/الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne démocratique et populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي
معسكر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université MUSTAPHA Stambouli
MASCARA

ملزمة دروس موجهة لطلبة السنة الثانية
علوم اقتصادية
في مقياس:

اقتصاد جزائري

من إعداد الدكتور : بكارة محمد

السنة الجامعية: 2025/2026

لقد تم إعداد هذه المطبوعة لتتلاءم مع المتطلبات الأساسية لدراسة الاقتصاد الجزائري، وذلك بهدف تمكين الطالب من الإلمام بالمفاهيم والمحاور الرئيسة قدر الإمكان، وتسهيل فهم المراحل المختلفة التي مرّ بها الاقتصاد الوطني عبر تاريخه.

وانطلاقًا من هذا الهدف، ركزت المطبوعة على محتوى المقرر الدراسي الخاص بالاقتصاد الجزائري، من خلال عرض شامل لمختلف المراحل التي مرّ بها هذا الاقتصاد، ابتداءً من **العهد الاستعماري**، مرورًا بمرحلة **تخطيط التنمية الاقتصادية**، وصولاً إلى مرحلة **برامج النمو الاقتصادي**.

وتماشياً مع الغرض العلمي من إعداد هذه المطبوعة، فقد تم تنظيم المادة العلمية الواردة فيها في **ستة فصول رئيسية** كما يلي:

- **الفصل الأول:** مرحلة الاقتصاد الجزائري في العهد الاستعماري.
- **الفصل الثاني:** مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية .
- **الفصل الثالث:** مرحلة التحول التدريجي نحو الإصلاحات الاقتصادية .
- **الفصل الرابع:** مرحلة الإصلاحات الاقتصادية .
- **الفصل الخامس:** مرحلة تطبيق سياسات التعديل الهيكلي .
- **الفصل السادس:** مرحلة برامج النمو الاقتصادي في الجزائر، الممتدة من سنة 1999 إلى يومنا هذا ، والتي تتناول جهود الدولة في تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الوطنية.

وبذلك تهدف هذه المطبوعة إلى تمكين الطالب من تكوين نظرة شاملة ومتكاملة حول تطور الاقتصاد الجزائري، وفهم السياقات التاريخية والاقتصادية التي أسهمت في تشكيل بنيته الحالية.

فهرس المحتويات:

محتوى المطبوعة	الصفحة
المقدمة	01
الفصل الأول: المرحلة الأولى في العهد الاستعماري	
تمهيد	04
واقع الاقتصاد الجزائري في الفترة الاستعمارية	04
القطاع الفلاحي ابان الاستعمار	04
القطاع الصناعي ابان الاستعمار	05
القطاع المالي والمصرفي ابان الاستعمار	08
البنوك التجارية	10
بنوك الاعمال	10
منشآت إعادة الخصم	10
بنوك التنمية	11
بنوك الاتمان الشعبي	11
القطاع الاجتماعي ابان الاستعمار	11
نتائج السياسة الاقتصادية للمستعمر	12
اقتصاد ذو إنتاجية خارجية	12
اقتصاد استهلاكي	13
اقتصاد مزدوج	13
اقتصاد مشوه	14
خلاصة	14
الفصل الثاني: مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية 1962-1979	
تمهيد	17
الاقتصاد الجزائري	17
الفترة الممتدة من 1963 الى 1966	19
مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية من 1967 - 1979	21

التخطيط الاقتصادي للتنمية	22
مفهوم التخطيط الاقتصادي للتنمية	22
عوامل نجاح عملية تخطيط التنمية	23
التخطيط الاقتصادي للتنمية في الجزائر	25
الخلاصة	28
الفصل الثالث: مرحلة تحول الارادي للإصلاحات 1980-1986	
تمهيد	30
المخططات التنموية خلال فترة الثمانينات	30
المخطط الخماسي الأول من 1980 الى 1984	30
المخطط الخماسي من 1985 الى 1989	32
الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة	34
إعادة الهيكلة	34
أسباب إعادة الهيكلة	34
أهداف إعادة الهيكلة	34
مبادئ إعادة الهيكلة	35
أنواع إعادة الهيكلة	36
خلاصة	37
الفصل الرابع: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1986 - 1993	
تمهيد	39
أزمة المديونية في الجزائر وضرورة الإصلاح الاقتصادي	39
تعريف أزمة المديونية	39
أساليب قياس أزمة المديونية	39
أسلوب المؤشرات السطحية	40
أسلوب النمو	40
تخفيض فجوة الصرف	41
أسباب أزمة المديونية	42

الأسباب الداخلية	42
الأسباب الخارجية	43
أزمة المديونية في الجزائر	43
الإصلاحات الاقتصادية لهذه الفترة	46
استقلالية المؤسسات	46
الإصلاحات المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية قبل إعادة الجدولة	48
برنامج الاستعداد الائتماني الأول 31 ماي 1990 الى 30 ماي 1998	48
برنامج الاستعداد الائتماني الثاني 03 جوان 1991 الى 30 مارس 1992	49
نتائج برامج الاستعداد الائتماني	49
خلاصة	51
الفصل الخامس: مراجعة تطبيق سياسات التعديل الهيكلي 1994-1998 (برامج الإصلاح الاقتصادي)	
تمهيد	53
برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية	53
برنامج التثبيت الاقتصادي	53
الإصلاح المالي	54
الإصلاح النقدي	54
برنامج التكييف الهيكلي	54
مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي	54
السياسة الاستثمارية (الإصلاح الهيكلي	55
تقليص دور الدولة وتشجيع القطاع الخاص	56
تعديل نظام الأسعار	56
السياسة المالية	56
تقليص الانفاق العام	57
زيادة إيرادات الدولة	57
السياسة النقدية	58

السياسة التجارية	58
أهداف الإصلاح الاقتصادي	59
تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر 1994-1998	60
برنامج التثبيت الاقتصادي من أفريل 1994 الى مارس 1995	60
برنامج التعديل الهيكلي من 31 مارس 1995 الى 01 أفريل 1998	61
برنامج التعديل الهيكلي من 31 مارس 1995 الى 01 أفريل 1998	61
النتائج الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر	62
النتائج الاقتصادية	62
إجمالي الناتج المحلي	62
التضخم	64
الاحتياطات الرسمية	65
تطور الديون الخارجية	66
الإصلاحات الهيكلية	68
النتائج الاجتماعية	69
ضعف القدرة الشرائية للمواطن	69
البطالة	70
خلاصة	73
الفصل السادس: مرحلة برامج النمو الاقتصادي من 1999 الى الان	
تمهيد	75
برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	75
البرنامج التكميلي 2005-2009	78
البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)	79
الخاتمة	80
قائمة المراجع	81

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	عدد المهاجرين الجزائريين في الفترة ما بين 1921-1962	12
01-02	الاستثمارات من 1963 الى 1966	20
02-02	تغير أهداف التنمية بين فترة 50-60 وبين فترة 80 و90	25
03-02	الاستثمارات المخططة لفترة 87/67	26
01-03	برنامج استثمارات المخطط الخماسي الاول	31
02-03	برنامج استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985-1989	33
01-04	تطور الديون الخارجية خلال الفترة 1986-1993	46
02-04	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1989-1991	50
01-05	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الإصلاح الاقتصادي	63
02-05	تطور معدل التضخم خلال فترة الإصلاح الاقتصادي	64
03-05	تطور الكتلة النقدية خلال فترة الاصلاح الاقتصادي	65
04-05	تطوّر الاحتياطات الرسمية خلال فترة الإصلاح الاقتصادي	65
05-05	تغطية الاحتياطات الرسمية للواردات بالأشهر خلال فترة الإصلاح الاقتصادي	66
06-05	تطوّر رصيد إجمالي الدين الخارجي وبعض مؤشراته خلال الفترة: 1994-1998	67
07-05	تركيبة الديون الخارجية لسنة 1998	68
08-05	سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1994- 1998	70
09-05	تطوّر معدل البطالة في الجزائر	71
01-06	مضمون البرنامج التكميمي لدعم النمو 2005-2009	78

قائمة الاشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-04	تطور حجم الديون وخدماتها في الجزائر خلال الفترة 1975-1979	44
02-04	تطور حجم الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1980-1985	45
01-05	مكونات برامج الاصطلاح الاقتصادي	55
02-05	تطور معدل نمو الناتج المحمي الاجمالي خلال فترة الإصلاح	63
03-05	تغير سعر البترول والاحتياطات الرسمية خلال فترة الإصلاح	66
04-05	تطور عدد العمال المستفيدين من التقاعد المسبق من 1994الى فيفري 1998	72
01-06	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	76
02-06	التوزيع السنوي لمضمون برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004	77

المقدمة

يُعدّ **الاقتصاد الجزائري** من بين أبرز الاقتصادات العربية، خاصة في منطقة شمال إفريقيا. وقد مرّ هذا الاقتصاد بعدة مراحل تاريخية متعاقبة منذ الحقبة الاستعمارية إلى يومنا هذا، حيث عرف تطورات وتحولات عميقة، كما واجه العديد من الأزمات الاقتصادية التي أثرت على مساره العام. ومن أبرز هذه الأزمات **أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986**، التي كشفت بوضوح عن مواطن الضعف البنيوي في الاقتصاد الجزائري، وعن هشاشته أمام الصدمات الخارجية نتيجة ارتباطه الوثيق بالاقتصاد العالمي واعتماده الكبير على صادرات المحروقات، مما جعل منه اقتصادًا **ريعيًا بالدرجة الأولى**.

وانطلاقًا من هذا الواقع، قمنا بدراسة شاملة لمختلف المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الوطني، اعتمادًا على **منهج تحليلي تاريخي** يهدف إلى تتبّع تطوراته وإبراز خصائصه في كل مرحلة من مراحله. وقد تم تقسيم هذا العمل إلى **ستة فصول رئيسية** وفقًا لما ورد في المقرر الدراسي، وذلك على النحو الآتي:

- **الفصل الأول:** يتناول **مرحلة الاقتصاد الجزائري في العهد الاستعماري**، حيث عرضنا فيه واقع الاقتصاد خلال فترة الاحتلال الفرنسي ونتائج السياسة الاقتصادية التي انتهجها المستعمر.
- **الفصل الثاني:** يخص **مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية(1962–1979)**ويدرس طبيعة **استراتيجية التنمية** التي تبنتها الجزائر عقب الاستقلال إلى نهاية السبعينيات.
- **الفصل الثالث:** يتناول **مرحلة التحول التدريجي نحو الإصلاحات الاقتصادية(1980–1986)**، مع التركيز على السياسات الاقتصادية المتبعة خلال هذه الفترة وإصلاحاتها التدريجية.
- **الفصل الرابع:** يركز على **مرحلة الإصلاحات الاقتصادية(1986–1993)**، والتي تميّزت بظهور **أزمة المديونية** وما تبعها من محاولات لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وضرورة تنفيذ إصلاحات جوهرية.
- **الفصل الخامس:** يعالج **مرحلة تطبيق سياسات التعديل الهيكلي (1994–1998)**، موضحًا نتائج تطبيق هذه البرامج الاقتصادية وآثارها على الوضع الاقتصادي في الجزائر.
- **الفصل السادس:** يخص **مرحلة برامج النمو الاقتصادي (منذ سنة 1999 إلى يومنا هذا)**، حيث تمّ التطرق إلى جهود الدولة في تنفيذ **برامج الإنعاش الاقتصادي**، والسياسات الرامية إلى دعم التنمية وتحقيق النمو المستدام.

وبهذا التدرج الزمني والتحليل التاريخي، تهدف هذه المطبوعة إلى تمكين الطالب من فهم تطور الاقتصاد الجزائري عبر مراحله المختلفة، واستيعاب طبيعة التحديات التي واجهها والإنجازات التي حققها في مسيرته نحو بناء اقتصاد وطني متوازن ومتنوع.

الفصل الاول:

المرحلة الأولى في العهد الاستعماري

تمهيد:

لقد اعتُبر **الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية** اقتصادًا تابعًا للاقتصاد الفرنسي، بل كان يُعدّ جزءًا لا يتجزأ منه. غير أن هذه التبعية كانت في حقيقتها **تبعية أحادية الاتجاه**، إذ كانت الجزائر تمثّل مصدرًا رئيسيًا لتزويد الاقتصاد الفرنسي بالمواد الأولية، الزراعية منها والمعدنية والصناعية، دون أن تحظى بأي اهتمام حقيقي من قبل المستعمر يهدف إلى **إحداث تنمية اقتصادية محلية** أو **بناء قاعدة إنتاج وطنية**.

فقد عملت فرنسا على **ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الخارجي** ربطًا تامًا، بحيث أصبحت الجزائر **تنتج المواد الأولية** وتصدرها إلى الخارج، في حين **تستورد المنتجات المصنعة** لتلبية حاجات السوق المحلية. وهكذا غابت تمامًا أولويات الاهتمام بالفرد الجزائري وبحاجاته الأساسية، مما جعل التنمية في البلاد شكلية وموجهة أساسًا لخدمة المصالح الفرنسية .

1- واقع الاقتصاد الجزائري في الفترة الاستعمارية:

كان الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاحتلال **تابعًا بالكامل للاقتصاد الفرنسي،** حيث استخدمت فرنسا الجزائر كمصدر لتوفير احتياجاتها من المواد الأولية والزراعية والصناعية. ويمكن توضيح خصائص الاقتصاد الجزائري آنذاك من خلال تحليل وضعية **القطاع الفلاحي، والقطاع الصناعي، والقطاع المالي والاجتماعي،** على النحو الآتي:

1-1- القطاع الفلاحي ابان الاستعمار:

كانت الجزائر منذ العهد العثماني **بلدًا ذا ثروة زراعية غنية،** وتمتعت بمكانة بارزة ضمن المبادلات التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط، إذ كانت تملك ميزان مدفوعات إيجابيًا بفضل صادراتها الزراعية. وقد شكّل ذلك أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت فرنسا إلى استعمار الجزائر والسيطرة على ثرواتها الزراعية.

فمع بداية الاحتلال، شرعت فرنسا في فرض سيطرتها على الأراضي الزراعية عبر إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم التي مكّنتها من الاستحواذ على الأراضي الخصبة. صادرت أراضي الأوقاف والعرش والأملاك الخاصة، وحوّلت ملكيتها إلى المعمرين الفرنسيين. وبحلول سنة 1954، بلغت مساحة الأراضي الزراعية المملوكة للمستوطنين الفرنسيين حوالي 2.7 مليون هكتار، كان يستغلها ما يقارب 25,000معمر .وقد تم توزيع هذه الأراضي على كبار الملاك الأوروبيين، بينما حُرم الفلاح الجزائري من حقه في الأرض والعمل الكريم، مما أدى إلى تفاقم الفقر والبطالة وتدهور أوضاع الريف الجزائري.

كانت مساحة الأراضي الزراعية المستغلة من قبل الجزائريين تُقدّر بحوالي 5.6ملايين **هكتار** موزعة على ما يقارب 622ألف فلاح جزائري[1]غير أن هذا الإنتاج الزراعي لم يكن كافيًا لتغطية احتياجات السكان المحليين، إذ كان موجّهًا بالدرجة الأولى نحو تلبية حاجات **السوق الفرنسية** وليس نحو تلبية متطلبات المواطنين الجزائريين.

فقد بلغت صادرات الجزائر الزراعية سنة 1953 نسبة 60%من مجموع صادراتها، منها 55%من النبيذ[2]، وهو منتوج لا يدخل في الاستهلاك المحلي بل كان موجهًا بالكامل نحو السوق الفرنسية. أما بقية المنتجات الزراعية فكانت تشمل الحبوب والزيتون والحمضيات، لكنها ظلت محدودة الكمية وضعيفة المردودية بسبب

[1] محمد بمقاسم، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم المسار في الجزائر، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 23.

[2] المرجع نفسه ص 24.

ضعف الوسائل التقنية وبدائية أساليب الإنتاج، فضلاً عن افتقار الفلاحين الجزائريين للوسائل الحديثة ولرؤوس الأموال الضرورية لتطوير القطاع.

كما كان النشاط الزراعي محصورًا في الأراضي الخصبة التي استولى عليها المعمرون الفرنسيون، بينما ظل الفلاح الجزائري يشتغل في أراضٍ هامشية جافة وضعيفة الإنتاج. وقد أدى هذا الوضع إلى **تدهور الزراعة التقليدية الجزائرية** وتفاقم الفقر في الأوساط الريفية.

1-2- القطاع الصناعي إبان الاستعمار:

شهد القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية تخطيطًا موجّهًا بالكامل لخدمة الاقتصاد الفرنسي . فقد ركّز المستعمر على الاستثمار في الصناعات الاستخراجية

والتحويلية المرتبطة بتصدير المواد الأولية، سواء كانت مواد غذائية أو معدنية، بهدف تزويد الصناعات الفرنسية بالمواد الخام الضرورية.

ونتيجة لهذا التوجه، توسّع قطاع الصناعات الموجهة للتصدير، في حين ظل التصنيع المحلي شبه منعدم. كما استُغلّ رأس المال الجزائري واليد العاملة المحلية لخدمة مصالح المستوطنين، مما أدى إلى تركّز الثروة في أيدي فئة صغيرة من المعمرين الأوروبيين، مقابل تهميش الأغلبية الساحقة من السكان الأصليين.

ورغم محاولات محدودة للتصنيع في الجزائر، فقد بقيت هذه الجهود ضعيفة وغير فعّالة، إذ واجهت **معارضة شديدة من فرنسا** التي كانت ترى في أي توجه نحو التصنيع المحلي تهديدًا

لمصالحها الاقتصادية[3]. وحتى برنامج التصنيع الذي أُعلن في 15 نوفمبر 1946، والمعروف باسم Programme de l'industrialisation de l'Algérie، لم يكن يهدف إلى إرساء قاعدة صناعية حقيقية، بل اقتصر على إنشاء بعض الصناعات الاستهلاكية

البسيطة ذات الطابع العاجل، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي أعقبت **الحرب** العالمية الثانية. وهكذا ظلّ القطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة الاستعمارية **تابعًا تمامًا**

للسياسة الاقتصادية الفرنسية، موجّهًا لتلبية حاجات السوق الأوروبية، دون أن يساهم في بناء اقتصاد وطني مستقل أو تنمية محلية حقيقية.

---

[3] سعدون بوكبوس، محاولتان من اجل التنمية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص 24.

لقد واجه الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي وضعًا غير متوازن، حيث تركزت الأنشطة الصناعية في القطاع الاستخراجي الذي كانت تهيمن عليه الشركات الفرنسية. وقد تم استغلال الثروات الطبيعية الجزائرية — خاصة المواد الأولية — وتوجيهها نحو التصدير إلى فرنسا بدلًا من تطوير صناعة وطنية تلبي احتياجات السكان المحليين.

أدى هذا التوجه إلى توسع القطاع التصديري الفرنسي على حساب التنمية المحلية، كما تم استغلال رأس المال الجزائري في مشاريع تخدم الاقتصاد الفرنسي فقط. وقد شمل ذلك توسيع الإنتاج الفلاحي من أجل التصدير، وزيادة عدد الصناعات الاستخراجية، دون أن يرافق ذلك أي تطور حقيقي في البنية الصناعية الجزائرية.

وكان هذا النموذج الاقتصادي يجعل من الضروري تهيئة البنية التحتية في الجزائر لخدمة عملية نقل المواد الخام إلى فرنسا، مما زاد من تبعية الاقتصاد الجزائري للمركز الفرنسي.

وفي 15نوفمبر 1946، أُعلن عن برنامج التصنيع الفرنسي في الجزائر، والذي كان يُفترض أن يشجع إقامة بعض الصناعات الاستهلاكية البسيطة (الاستعجالية)، غير أن تطبيقه كان محدودًا بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة بعد الحرب العالمية الثانية .كما أن فرنسا كانت تعارض بشدة أي اتجاه نحو تصنيع الجزائر بشكل مستقل.

ورغم تنفيذ بعض المشاريع الصناعية، إلا أنها كانت محدودة وغير مستقلة، واقتصرت على فروع للمؤسسات الأم الفرنسية. ومع اكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية، ازداد اهتمام فرنسا بالاستثمار في الصناعات الاستخراجية وتوسيعها، ولكن بهدف تلبية حاجات السوق الفرنسية، وليس لتطوير اقتصاد وطني جزائري.

لذلك، لم يتحقق أي مشروع تنموي صناعي حقيقي في الجزائر خلال هذه المرحلة، إذ كانت فرنسا ترفض تنمية الصناعة الجزائرية، باستثناء ما يخدم مصالحها المباشرة.

ومن أبرز البرامج التي حاولت فرنسا من خلالها إظهار اهتمامها بتنمية الجزائر، مخطط قسنطينة (1958)، غير أن أهدافه كانت سياسية أكثر من اقتصادية أو اجتماعية .فقد جاء هذا المخطط كوسيلة لتهدئة الأوضاع الشعبية والثورية، ومحاولة امتصاص الغضب الشعبي بعد اندلاع الثورة التحريرية.

وكان من بين أهداف هذا المخطط، القضاء على **البطالة** بخلق مناصب شغل جديدة، وإنجاز مشاريع في مجالات البناء، والطاقة، والاستخراج، والحديد، وذلك ضمن برنامج التنمية الصناعية خلال السنوات الخمس الأولى من المخطط.

ومن أهم المشاريع التي تم تنفيذها في ميدان الطاقة:

- فتح خط بترولي ببجاية وبدء التشغيل سنة .1959
- إنجاز أنبوب لنقل الغاز من حاسي الرمل إلى الجزائر العاصمة.
- الشروع في إنجاز أنبوب غاز عنابة لنقل الغاز نحو فرنسا.

الصناعات التحويلية والمركبات الصناعية الكبرى:

أما فيما يخص إمداد المركبات الصناعية الكبرى، فقد كانت أهمها ما يلي:

- مركب الحديد والصلب بعنابة.
- مركب البتروكيمياء بأرزيو.
- مصفاة تكرير البترول بالعاصمة الجزائرية.

وقد تمّ إنشاء هذه المشاريع في إطار تشجيع القطاع الخاص على إقامة وحدات إنتاجية في المجالات الأساسية والصناعات التحويلية، من خلال منح امتيازات تمويلية وجبائية مؤقتة، تتناقص تدريجيًا مع مرور الوقت.

وانقسمت الصناعة خلال هذه المرحلة إلى قطاعين متباينين:

- ***قطاع عصري:***

يرتبط مباشرة بقطاع التصدير، ومندمج تمامًا في الاقتصاد الفرنسي، ويخدم مصالحه الإنتاجية والتجارية.

- ***قطاع متخلف:***

لا يتمتع بالقدرة الكافية على التفاعل مع القطاع العصري، ويفتقر إلى الكفاءة التقنية والبنية التحتية، مما جعله عاجزًا عن المساهمة الفعلية في التنمية الصناعية المحلية.

1-3- القطاع المالي والمصرفي إبان الاستعمار:

لقد كانت الجزائر، خلال العهد العثماني، كسائر بلدان المنطقة، تتميز بضعف دور النقود في المبادلات التجارية، إذ كانت أغلب المبادلات تُجرى عن طريق المقايضة بين القبائل، وكان النظام النقدي يعتمد على المعادن الثمينة كالذهب والفضة.

أما في فترة الاحتلال الفرنسي، فقد تم فرض الفرنك الفرنسي كعملة رسمية في الجزائر، وذلك بعد نحو تسعة عشر عامًا من بداية الاحتلال، أي في منتصف القرن التاسع عشر. ومع صدور القانون المؤرخ في 19 جويلية 1943، تقرر إنشاء مؤسسة مصرفية في الجزائر تابعة لبنك فرنسا، تولّت إصدار العملة والإشراف على السياسة النقدية.

وقد مثّل بنك الجزائر(Banque d'Algérie) أحد أهم هذه المؤسسات المالية، حيث تأسس سنة 1851برأسمال قدره 3 مليون فرنك فرنسي مقسمة إلى **6** ألاف سهم.

وقد واجه البنك أزمة مالية حادة خلال الفترة بين 1800–1900 نتيجة الإفراط في منح القروض الزراعية والعقارية دون ضمانات كافية، مما أدى إلى اضطرابات في السوق المالية آنذاك.

كما أنشئت لاحقًا مؤسسات مالية أخرى ذات طابع محلي، مثل الصندوق الوطني للادخار الذي كانت مهمته محدودة في منح القروض، دون امتلاك صلاحيات إصدار النقود. وقد عانت هذه المؤسسات من ضعف في الودائع المالية، ومن سيطرة تامة للمصارف الفرنسية على النشاط المصرفي داخل الجزائر.

بعد تأسيس بنك الجزائر وتونس الذي كان يتولّى مهمة إصدار النقود ومنح القروض، تمّ نقل مقره إلى باريس، ليصبح تحت إشراف مباشر من بنك فرنسا.

غير أن استقلال تونس سنة 1956أدى إلى تأميم البنك هناك وفقدانه لحق إصدار العملة التونسية سنة 1958، ليبقى البنك في الجزائر تحت اسم بنك الجزائر الذي واصل أداء مهامه المالية والمصرفية.

وقد تمثلت أبرز وظائف بنك الجزائر فيما يلي[4]:

- ***إصدار النقود:***

كان البنك مكلفًا بإصدار النقود الورقية، مع شرط إلزامي يتمثل في تغطية نقدية بالذهب لا تقل عن ثلث قيمة الأوراق النقدية المصدرة، إضافة إلى تغطية الودائع تحت الطلب.

وقد أدى هذا النظام إلى تقييد حرية البنك في الإصدار النقدي، قبل أن يُلغى هذا الشرط لاحقًا، ليُكرَّس مبدأ حرية إصدار النقود ضمن سقف محدد.

[4]–شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998، ص ص–49. .52

- ***وظيفة الإقراض والائتمان:***

كان البنك مسؤولًا عن تمويل الحكومة الاستعمارية عن طريق منح القروض للمؤسسات العمومية والإدارات الفرنسية العاملة في الجزائر.

أما القروض الموجهة للقطاع الخاص، فكانت تُمنح بفوائد مرتفعة، مما جعلها محدودة التأثير على النشاط الاقتصادي المحلي.

كما اضطلع البنك بدور تمويل القطاع الزراعي عبر قروض متوسطة وطويلة الأجل، خاصة بعد سنة 1900، في ظل غياب مؤسسات تمويلية محلية بديلة.

تركز النشاط المصرفي في المناطق الحضرية الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية، حيث كانت فروع البنوك الفرنسية ووكلاؤها يتمركزون في مدن مثل:

الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، سكيكدة، وعنابة، بالإضافة إلى بعض المدن الساحلية.

وقد ظهرت في تلك الفترة عدة بنوك فرنسية وشركات مالية، من أبرزها:

1-3-1. البنوك التجارية:

أن مجموع فروع البنوك التجارية قبل الاستقلال كانت 410 فرعا موزعا على المدن الكبرى، وأعلى درجة تركيز كانت في الجزائر العاصمة ومن أبرز هذه الفروع البنكية نجد:

- الشركة الجزائرية للقرض والصناعة (1877)
- البنك الوطني للائتمان العقاري في الجزائر وتونس (1880)
- بنك القرض الليوني (1878)
- القرض الشمالي (1958)
- الشركة العامة (1914)
- شركة مرسيليا للتجارة والصناعة
- البنك الوطني للتجارة والصناعة.

1-3-2. بنوك الاعمال:

تضمّنت هذه الفئة مجموعة من البنوك المتخصصة التي لعبت دور الوسيط بين البنوك التجارية والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، ومن أهمّها:

- بنك الجزائر الصناعي والمتوسطي.(1911)
- القرض الجزائري.(1881)
- فرع بنك باريس في الجزائر الذي افتُتح سنة .1954

وقد ركزت هذه البنوك على تمويل المشاريع الكبرى والتجارة الخارجية، خاصة في القطاعات الصناعية والطاقوية.

1-3-3. منشآت إعادة الخصم:

هي مؤسسات مالية لا تتعامل مباشرة مع الجمهور، بل تتعامل مع المصارف الأخرى من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية أو دعم السيولة البنكية.

كان هدفها الأساسي هو تسهيل حركة الائتمان داخل النظام المالي الاستعماري وضمان استمرارية التمويل للقطاع الفرنسي المسيطر.

1-3-4. بنوك التنمية:

سعت فرنسا إلى إنشاء مؤسسات تنموية صورية تخدم مصالحها الاقتصادية، ومن أبرزها:

- صندوق التجهيز لتنمية الجزائر الذي أُنشئ سنة 1959.
- بلغت مساهمته في سنة 1960حوالي 154.4مليار فرنك قديم، وُجِّه أغلبها لمشاريع البنية التحتية المرتبطة بالمستوطنين والمؤسسات الفرنسية، وليس لتنمية المجتمع الجزائري المحلي.

1-3-5. بنوك الائتمان الشعبي:

تُعتبر هذه البنوك امتدادًا لنظام الائتمان التعاوني الفرنسي الذي تقرّر في فرنسا سنة 1917، وتمّ نقله إلى الجزائر سنة 1921.

بدأ إنشاء البنوك الشعبية في مدينة عنابة سنة 1922، قبل أن تنتشر في باقي المدن الكبرى.

كان الهدف منها تمويل الأفراد والحرفيين والمنشآت الصغيرة، غير أن القروض كانت غالبًا موجهة للأوروبيين المقيمين، في حين لم يكن للجزائريين الأصليين سوى وصول محدود جدًا إلى هذه الخدمات.

1-4- القطاع الاجتماعي إبّان الاستعمار:

اتبعت فرنسا سياسة استعمارية هدفت إلى تفكيك البنية الاجتماعية الجزائرية، وذلك عبر إضعاف النظام القبلي وإلغاء الروابط التقليدية التي كانت توحّد المجتمع.

اعتمدت هذه السياسة على إدخال الملكية الفردية للأراضي بدل الملكية الجماعية (العرفية)، مما أدى إلى تفكيك الجماعات القبلية وإعادة تنظيمها في وحدات إدارية جديدة تُعرف بـ **الدوّار**.

تمّت مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي من خلال:

- فرض نظام الملكية الفردية الإجبارية.
- مصادرة الأراضي الوقفية وأملاك الجماعات.
- استغلال الضرائب المفرطة والإتاوات لإجبار الأهالي على بيع أراضيهم.

أدى هذا التحول إلى تدهور مستويات المعيشة، وانتشار الفقر والبطالة وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية نحو المدن أو فرنسا.

كما ساهمت هذه الأوضاع في تأجيج الوعي السياسي ومهدت لاحقًا لاندلاع **الثورة** التحريرية الجزائرية سنة 1954.[5]

جدول رقم: (01-01) عدد المهاجرين الجزائريين في الفترة ما بين 1921-1962

السنوات	1921	1926	1931	1936	1946	1954	1962
عدد المهاجرون	36277	69789	85568	72891	22114	222675	350484

Source : Mohamed El Hocine Benissade, *Économie du développement de l'Algérie : sous-développement et socialisme*, Office des Publications Universitaires, Alger, 2e édition, 1979, p.260.

نلاحظ من الجدول السابق ازدياد حدة الهجرة (الا سنة 1946) نتيجةً للظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة داخل البلاد، خاصة بعد الاحتلال الفرنسي الطويل وما خلّفه من تهميش اقتصادي للفلاحين والعمال الجزائريين.

-Mohamed elhocine benissade, economie du developpement de l'Algérie sous-developpement et socialisme , Office des publications universitaires , Alger , 2°edition , 1979, p.260.[5]

وقد ازدادت وتيرة الهجرة بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية، مع اندلاع **الثورة** التحريرية وما رافقها **من مجازر ارتكبها الاستعمار الفرنسي** ضد الشعب الجزائري.

2- نتائج السياسة الاقتصادية للمستعمر:

لقد أدت السياسة الاقتصادية الاستعمارية إلى تحطيم البنية الاقتصادية الجزائرية، وجعلت الاقتصاد الوطني تابعًا ومرتبطًا بشكل شبه كلي بالاقتصاد الفرنسي.

2-1- اقتصاد ذو إنتاجية خارجية:

أصبح الاقتصاد الجزائري اقتصادًا موجَّهًا نحو الخارج، أي ذا إنتاجية خارجية.

فمع تفكيك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، صار الإنتاج الجزائري موجَّهًا إلى السوق الفرنسية بالدرجة الأولى، لا إلى السوق الداخلية.

سواء تعلق الأمر بالإنتاج الزراعي أو الصناعي، فقد كان الهدف منه تزويد فرنسا بالمواد الخام والمنتجات الزراعية، بينما حُرم المجتمع الجزائري من الاستفادة من موارده.

وهكذا، ضعُف الارتباط الداخلي بين مناطق الوطن ووحداته الإنتاجية، في حين ازدادت درجة الارتباط والتبعية للاقتصاد الفرنسي.

وقد انعكس ذلك سلبًا على الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، وأدى إلى تعميق الفوارق الطبقية وانتشار الفقر والبطالة بين الجزائريين.

2-2- اقتصاد استهلاكي:

إن الهدف من السياسة الاقتصادية الاستعمارية في الجزائر لم يكن بناء اقتصاد وطني منتج، بل توسيع مجالات التصريف والتوزيع للمنتجات الصناعية الفرنسية.

فقد سعى المستعمر إلى إنشاء طرق ووسائل توزيع إضافية تخدم الصناعة الفرنسية، والبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاته، دون أي نية لإقامة تنمية صناعية حقيقية داخل الجزائر.

وبذلك، ركّز الاستعمار على توسيع الصناعات الخاصة به من خلال تزويدها بالمواد الأولية والطاقة من الجزائر، ثم إعادة تصدير المنتجات المصنعة إلى السوق الجزائرية.

أي أن الجزائر كانت توفر المواد الخام وتستهلك المنتجات النهائية، وهو ما جعل اقتصادها استهلاكيًا وتابعًا.

2-3- اقتصاد مزدوج:

لقد خلّف الاستعمار وراءه اقتصادًا ذا طبيعة مزدوجة، ينقسم إلى قسمين متباينين:

- **قطاع تقليدي:** يعتمد على الوسائل البدائية، ضعيف الإنتاجية، موجه بالأساس لخدمة حاجات السكان المحليين، ويضم فئة واسعة من الفلاحين والحرفيين.
- **قطاع حديث:** يتمتع بوسائل إنتاج متطورة وتقنيات حديثة، يحقق إنتاجية مرتفعة، لكنه كان مملوكًا بالكامل للمستعمرين الفرنسيين.

وقد أدّت هذه الازدواجية إلى تعميق الفوارق الاجتماعية وانخفاض المستوى المعيشي لغالبية الجزائريين، في حين استفاد المستوطنون من خيرات البلاد وثرواتها.

2-4- اقتصاد مشوه:

أُصيب الاقتصاد الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية بالتشوه والاختلال البنيوي، وبرزت مظاهر هذا التشوّه في عدة جوانب، من أبرزها[6]:

●اختلال العلاقة بين الموارد المالية والنمو الديمغرافي:

إذ شهدت الجزائر نموًا سريعًا في عدد السكان مقابل نقص حاد في الوسائل المادية والمشروعات الاستثمارية، ما أدّى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بعد الاستقلال.

●اختلال في هيكل الجهاز الإنتاجي وذلك عبر:

- تم التركيز المفرط على الزراعة التي استحوذت على نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام، في حين ظلّت الصناعة ضعيفة ومحدودة الأثر في تكوين الناتج الوطني.
- كما لم يكن هناك ترابط أو تكامل بين الوحدات الصناعية، إذ صُمّمت لتخدم الاقتصاد الفرنسي مباشرة وليس حاجات السوق الجزائرية.

[6]- سعدوف بوكبوس، مرجع سبق ذكره، ص.25.

لقد ركّز الاستعمار الفرنسي على **الزراعة الموجهة نحو التصدير** بدل الزراعة المعاشية التي تخدم حاجات السكان المحليين، مما أدّى إلى **اختلال هيكل الإنتاج الزراعي** فقد تمّ توجيه مساحات واسعة من الأراضي الخصبة لإنتاج **محاصيل محدودة مخصّصة للتصدير** نحو فرنسا، مثل الحبوب والخمور والزيوت، في حين أُهملت الزراعة الغذائية التي تُلبّي حاجات المواطنين.

تصدير عدد محدود من المواد والمنتجات دون تنويع في الأنشطة الاقتصادية.

ضعف في المبادلات التجارية الداخلية، مقابل اعتماد شبه كلي على الخارج، خاصة على السوق الفرنسية.

خلاصة:

شهد الاقتصاد الجزائري **تحوّلًا جذريًا في الفترة الاستعمارية** فبعد أن كان، قبل الاحتلال، **اقتصادًا قائمًا على الاكتفاء الذاتي** يعتمد على الزراعة المحلية والحرف التقليدية لتغطية مختلف حاجاته الغذائية والاستهلاكية، تحوّل بعد الاحتلال إلى **اقتصاد تابع ومرتبط بالخارج**، خصوصًا بالاقتصاد الفرنسي وأصبح الإنتاج الجزائري موجهًا **لتلبية حاجات السوق الأوروبية**، لا لتغطية حاجات المجتمع الجزائري، كما باتت الجزائر **تستورد معظم حاجاتها الأساسية من الخارج**، في حين تقتصر صادراتها على **المواد الأولية والمنتجات الزراعية الخام، دون** أي تصنيع محلي يُذكر.

وهكذا، انتهت المرحلة الاستعمارية بوجود **اقتصاد غير متكامل، موجه نحو الخارج، ويفتقر إلى الاستقلالية الإنتاجية**، وهو ما شكّل تحديًا كبيرًا أمام الدولة الجزائرية بعد الاستقلال لبناء اقتصاد وطني متوازن ومستقل.

الفصل الثاني:

مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية

1962-1979

تمهيد:

لقد مرّت الجزائر بوضعية اقتصادية صعبة غداة الاستقلال، إذ لم تكن تتوفر على الموارد الضرورية للنهوض باقتصادها الذي تعرض لتخريب واسع من قِبل منظمة الجيش السري التابعة للمستوطنين الفرنسيين. كان من الضروري أن تأخذ الدولة الجزائرية الوقت الكافي لإعادة بناء اقتصادها، وإعداد الظروف المناسبة لتطبيق استراتيجية تنموية طويلة المدى، تهدف إلى نقل الاقتصاد الوطني من حالة التخلف إلى اقتصاد متطور.

ولتحقيق ذلك، اتبعت الجزائر أسلوب التخطيط المركزي للتنمية، حيث وضعت مخططات وطنية للتنمية خلال الفترة الممتدة من 1967إلى 1979، ركّزت على بناء اقتصاد عمومي قوي وتوسيع ملكية الدولة للمؤسسات الإنتاجية الكبرى.

1- الاقتصاد الجزائري:

واجهت الحكومة الجزائرية الأولى سنة 1962 وضعًا اقتصاديًا واجتماعيًا بالغ الصعوبة، بعد سبع سنوات من حرب التحرير والتخريب المنهجي الذي مارسته منظمة الجيش السري التابعة للأوروبيين المعمّرين. وقد رافق إعلان الاستقلال نزوح جماعي لهؤلاء المعمرين الذين كانوا يشكّلون الهيكل الإداري والاقتصادي للدولة، مما خلّف فراغًا كبيرًا في الكفاءات والإطارات.

فقد غادر الجزائر في بضعة أشهر أكثر من

- 50,000 تقني سامٍ،
- 35,000 تقني متوسط،
- 100,000عامل ماهر.
- ترك هؤلاء وراءهم اقتصادًا في حالة شلل وفوضى، بينما كان معظم الشعب الجزائري أميًا بنسبة تقارب 90%، ويعيش أغلبه في الريف دون تأهيل أو تدريب تقني. كما قام المعمرون بعملية تحويل جماعي لمدخراتهم ورؤوس أموالهم إلى الخارج؛ ففي شهر جويلية 1962 وحده، تمّ تحويل ما يقارب 750مليون فرنك فرنسي عبر القنوات البنكية..
- أما على مستوى المبادلات التجارية، فقد كانت الدوائر الاقتصادية مرتبطة بالكامل بفرنسا، حيث بلغت:
- 85%من الصادرات الجزائرية موجّهة إلى فرنسا،
- 80%من الواردات قادمة منها[7].

كان الاقتصاد الجزائري، في أغلب أنشطته، ذا طابع بدائي يعتمد على إنتاج المواد الأولية والزراعية والمنجمية . فقد كانت نحو 80% من الصادرات ذات مصدر زراعي، بينما شكّلت المنتجات المنجمية الجزء الأكبر من النسبة المتبقية، وهو ما يعكس تبعية الاقتصاد للمواد الخام وضعف بنيته الصناعية.

[7] Ahmed henni, Economie de l'Algérie indépendante, ENAG, Alger, 1991, P.25.

وكما ذُكر سابقًا، فإن الخروج الجماعي للمعمّرين الفرنسيين من الجزائر ترك الدولة في حالة من الفوضى الاقتصادية وأدّى إلى تعطيل الأنشطة الإنتاجية، مما استوجب اتخاذ إجراءات استعجالية لإعادة بعث الحركة الاقتصادية.

ولتحقيق ذلك، تمّ تشكيل لجان تسيير تتولى تشغيل وتنظيم الوحدات الإنتاجية (من مزارع ومصانع) التي تركها المستوطنون، وقد أُطلق على هذا النظام اسم "التسيير الذاتي."

رافق تطبيق هذا النظام عدة إجراءات تنظيمية، أهمها:

- اعتبار أملاك المعمّرين أملاكًا شاغرة وآلت ملكيتها إلى الدولة الجزائرية، بموجب مراسيم مارس 1963.
- إنشاء دواوين ومؤسسات وطنية، بعضها بُني على هياكل كانت قائمة سابقًا مثل:
  - ديوان الحبوب،
  - مؤسسة الكهرباء والغاز،

وبعضها الآخر أُنشئ لمراقبة وتنظيم أنشطة اقتصادية جديدة مثل:

  - ديوان التجارة،
  - والشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات.

يمكن القول إن الاقتصاد الجزائري عند لحظة الاستقلال تميز بـ:

- درجة عالية من التخلف والتبعية للخارج،
- صناعة ضعيفة يغلب عليها الطابع الاستخراجي،

وقطاع زراعي موجه نحو تلبية احتياجات السوق الدولية أكثر من حاجات السوق.

2- الفترة الممتدة من 1963 الى 1966:

بناءً على الوضعية الاقتصادية التي كانت سائدة لحظة الاستقلال، يمكن القول إن الاقتصاد الجزائري كان في حالة صعبة للغاية.

فقد كانت الجزائر تفتقر إلى الموارد البشرية المؤهلة، حيث إن نحو 90٪ من السكان كانوا أميين ويعيش معظمهم في الأرياف، كما كانت تعاني من نقص حاد في الموارد المالية الضرورية لصياغة استراتيجية تنموية واضحة المعالم.

تميزت هذه المرحلة بمحاولات تشغيل ما تركه المعمّرون الفرنسيون بعد رحيلهم، مع محاولة الدولة الجديدة السيطرة على الاقتصاد وإثبات سيادتها الوطنية، من خلال مجموعة من التأميمات والإجراءات التنظيمية، من أهمها:

- إنشاء العمّالة الوطنية أجهزة إدارية لتنظيم العمل والإنتاج
- تأميم البنك المركزي الجزائري.
- تأميم الأراضي الزراعية التي كانت في يد المستوطنين.
- تأميم بعض الصناعات الاستخراجية والمؤسسات الكبرى، مثل الصناعات المنجمية والكيماوية، والمؤسسات البنكية.[8]
- الاسترجاع التدريجي للثروات الطبيعية.

لذلك، يمكن القول إن هذه المرحلة لم تشهد استراتيجية تنموية شاملة، بقدر ما كانت مرحلة انتقالية استعجالية هدفت إلى إعادة تشغيل الاقتصاد الوطني وإعادة تنظيمه.

ورغم إنشاء وزارة للصناعة، فإن الاستثمارات كانت محدودة وتم توزيعها في إطار مخططات استعجالية متواضعة تهدف إلى تهيئة البنية الاقتصادية الأولية للدولة المستقلة حديثًا كالتالي[9]:

الجدول رقم (2-1): الاستثمارات من 1963 إلى 1966

الوحدة: مليون دج

السنوات	1963	1964	1965	1966	المجموع
الزراعة	60.08	147.9	98.2	338.8	645.7

[8] رحيم حسيف، دور السياسات التنموية في مكافحة البطالة و دعم التشغيل في الجزائر نموذج التنمية الريفية والسياحية، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل دراسات قطرية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2013، ص4

[9] Hocine benissad, la réforme économique en Algérie ou l'indicible ajustement structurel, Office des publications universitaires, Alger, 2°edition, 1991, p.16.

الصناعة	151	131.6	156.8	370.8	810.3
باقي القطاعات	1719.2	1829.7	1562.7	2404.8	6442.8

Source: Hocine benissad, la réforme économique en Algérie ou l'indicible ajustement structurel, Office des publications universitaires, Alger , 2°edition, 1991, p.16.

من خلال المعطيات المتوفرة في الجداول، نلاحظ أن المبالغ المخصّصة للمخططات الاستعجالية كانت ضعيفة نسبيًا، ويُعزى ذلك إلى نقص الموارد المالية المتاحة لتمويل الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال.

ومع ذلك، يمكن القول إن السلطات الجزائرية أولت اهتمامًا ملحوظًا بقطاع الصناعة، يليه القطاع الزراعي، وإن كانت الفوارق بينهما بسيطة نسبيًا من حيث نسب التمويل.

لقد سعت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى استعادة السيطرة على مقدّراتها الوطنية رغم محدودية مواردها، التي قُدّرت بـ:

- 13مليار دولار كمداخيل خارجية،
- 11.7مليار دينار جزائري كمداخيل جبائية، في مقابل نفقات بلغت 8.2 مليار دولار للواردات و 12.1 مليار دينار لمصاريف الميزانية.

بلغت نسبة الاستثمار والادخار خلال السنوات الأربع الأولى من الاستقلال حوالي:

- 17%للاستثمار،
- و 24%للادخار.

وتُظهر هذه النسب أن المرونة المالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية كانت محدودة جدًا، مما جعل الاقتصاد الجزائري يعتمد على البحث عن موارد داخلية وخارجية إضافية لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لسكانه الذين عانوا طويلاً من التهميش خلال الحقبة الاستعمارية.

بدأ الوضع الاقتصادي يتجه نحو استراتيجية تنموية أكثر وضوحًا ابتداءً من سنة **1965**، عقب تولي سلطة جديدة الحكم في البلاد. وكانت أولى الخطوات الأساسية التي اتخذتها هذه السلطة هي استبدال البنية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ذات الطابع الليبرالي الاستعماري بـ نظام اقتصادي مركزي وتخطيط جماعي شامل.

جاء هذا التوجه نتيجة القناعة بأن التغيير الجذري للهيكلة الاقتصادية لا يمكن أن يتحقق إلا عبر التخطيط المركزي الجماعي الذي يوجه العوامل الاقتصادية في خدمة التنمية الوطنية.

وفي هذا الإطار، تبنّت الجزائر استراتيجية الصناعات المصنِّعة التي استندت إلى نظرية الاقتصادي الفرنسي دستان دوبرنيس Destanne De Bernnis اعتمدت الجزائر في استراتيجيتها الصناعية الجديدة على تطوير الصناعات القاعدية، خصوصًا في مجالين أساسيين:

1. صناعة الصلب والمعادن،
2. صناعة المحروقات.

وقد تم تنظيم هذه الصناعات في شكل فروع اقتصادية تُدار من طرف شركات وطنية تعمل ضمن سوق موجه ومخطط، يهدف إلى تأمين الاكتفاء الذاتي الصناعي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة[10].

3- مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية من 1967-1979:

بدأت الجزائر في تطبيق استراتيجيتها التنموية الجديدة ابتداءً من سنة 1967، مستندةً إلى النظام الاشتراكي ومنهج التخطيط الاقتصادي المركزي. وجاء هذا التوجه في إطار حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الدولية عبر بناء صناعات احتكارية كبرى تكون مدعّمة ومحمية من تقلبات السوق العالمية. وقد رُكّز في هذه المرحلة على أن تكون الصناعات الكبرى قاعدةً أساسية تدعم الصناعات الصغرى، بحيث تشكل مجتمعةً منظومة متكاملة لتحقيق النمو الصناعي والاقتصادي المستقل.

يُعتبر التخطيط الاقتصادي والاجتماعي أحد أهم عناصر السياسة العامة الموجّهة لتنظيم عناصر الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي وقد اعتمدت الجزائر – مثلها مثل العديد من الدول النامية آنذاك – على استراتيجية التخطيط المرحلي أو ما يُعرف بـ "خطط المراحل"، والتي تقوم على ثلاث خطوات أساسية:

1. **المرحلة الأولى:** إعداد نماذج النمو الاقتصادي الخاصة بمختلف القطاعات الرئيسية في الدولة.
2. **المرحلة الثانية:** تحديد المؤشرات العامة وتوزيعها على كل قطاع من القطاعات المنتجة.
3. **المرحلة الثالثة:** مراجعة النماذج العامة وتعديلها وفق نتائج التنفيذ والتغيرات الاقتصادية.

يُعد هذا الأسلوب آلية عملية لتحقيق التنمية الشاملة، إذ يتيح للدولة توجيه الموارد والإنتاج وفق أولويات وطنية محددة سلفًا.

---

[10] –Samir Marouf, le redéploiement industriel en Algérie : entre reconquête et adaptation, Les Cahiers du CREAD , Algérie, n°90 , 2009, p p46-47.

اعتمدت الجزائر هذا المنهج طيلة الفترة الممتدة من 1967إلى 1979، حيث تم تنفيذ سلسلة من المخططات التنموية المتتابعة، تميزت بسيطرة الدولة الكاملة على مفاصل الاقتصاد من خلال التخطيط المركزي والتحكم في الموارد والإنتاج.

أما خلال فترة الثمانينيات، فقد شهدت البلاد تراجعًا نسبيًا في أدوات التخطيط المركزي، إذ بدأت تظهر بوادر الانفتاح التدريجي على السوق وتخفيف القيود على المبادرة الفردية، ما جعل أدوات التخطيط أقل تأثيرًا مقارنة بالمرحلة السابقة.

3-1- التخطيط الاقتصادي للتنمية:

يستمد التخطيط الاقتصادي شرعيته من كونه وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة، باعتبارها حقًا أساسيًا لجميع الشعوب.

يهدف التخطيط إلى رفع مستوى المعيشة وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تنسيق الجهود الوطنية وتعبئة الموارد المادية والبشرية في اتجاه أهداف محددة وواضحة.

3-1-1. مفهوم التخطيط الاقتصادي للتنمية:

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التخطيط الاقتصادي للتنمية، ونذكر منها ما يلي[11]:

- **التعريف الأول:** هو النشاط الواعي الهادف إلى استغلال الطاقات الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تكفل تلبية الحاجات المتزايدة لأفراد المجتمع، بما ينسجم مع قوانين الاقتصاد الموضوعية.
- **التعريف الثاني:** هو جهد منظم ومقصود يهدف إلى توجيه الفعاليات البشرية نحو تحقيق غايات محددة بعقلانية وفعالية.
- **التعريف الثالث:** التخطيط هو عملية التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل الاقتصادي والاجتماعي مع الاستعداد المسبق للتعامل مع هذا المستقبل.

[11]–مصطفى يوسف كافي، الحسابات االقتصادية القومية واستخداماتيا في التخطيط والتنمية، الجزء ألاوئ، مكتبة المجتمع العربي، ألاردف، الطبعة ألاولى، 2014، ص.2.

- **التعريف الرابع:** التخطيط يعني تحديدًا مسبقًا لما يجب القيام به، أي رسم خط السير الاقتصادي والاجتماعي للدولة في المستقبل، من خلال مجموعة من العمليات المنسقة التي تهدف إلى تحقيق أهداف معينة.

انطلاقًا من هذه التعاريف، يمكن القول إن التخطيط الاقتصادي هو عملية تعبئة وحصر للموارد المالية والبشرية والمادية للدولة، ومحاولة استخدامها بطريقة مثلى وموجهة لتحقيق الأهداف التنموية خلال فترة زمنية محددة، مع إمكانية التنبؤ بالنتائج وتعديل المسار عند الحاجة.

3-1-2. عوامل نجاح عملية تخطيط التنمية:

حتى يكون التخطيط الاقتصادي فعّالًا ومؤثرًا، يجب أن تتوافر مجموعة من العوامل الأساسية، من أهمها[12]:

- التنسيق والتكامل بين مختلف أهداف الخطة، بحيث تكون مترابطة ومتجانسة، وهو ما يستدعي وجود هيئة مركزية للتخطيط تتولى عمليات التنبؤ، والمتابعة، والتقييم لتجنب الانحراف عن المسار المحدد.
- توفر قاعدة إحصائية دقيقة وشاملة تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي بدقة، إذ لا يمكن بناء خطة تنموية ناجحة على بيانات ناقصة أو غير موثوقة.
- المرونة في التنفيذ، أي إمكانية تعديل الأهداف أو الوسائل عند ظهور متغيرات جديدة داخلية أو خارجية تؤثر في مسار التنمية.

1. تعبئة الموارد المالية والبشرية بما يتناسب مع متطلبات الخطة، من خلال سياسات مالية واقتصادية واجتماعية داعمة.
2. إشراك مختلف الفاعلين في عملية التخطيط (الدولة، المؤسسات، المجتمع المدني) لضمان التطبيق الفعلي للأهداف وتحقيق التنمية الشاملة.

عوامل وشروط نجاح عملية تخطيط التنمية:

[12] عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، استراتيجية التنمية في الدوئ الساعية لمتقد، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، الطبعة الثانية، 2013، ص-ص: 221-220

لكي تكون عملية التخطيط الاقتصادي فعالة وتحقق نتائج ملموسة، يجب أن تتوافر فيها مجموعة من الشروط والعوامل الأساسية، من أهمها:

1. المدة الزمنية الكافية:

يجب أن تغطي الخطة فترة زمنية مناسبة تسمح بحدوث **التغير الهيكلي في الاقتصاد الوطني** وتحقيق **التحول الاجتماعي المنتظر**.

2. الشمولية:

ينبغي أن تكون الخطة **شاملة ومتوازنة** بحيث تحقق التنمية على المستويات **الإقليمية والاقتصادية والاجتماعية** كافة، دون تركيز التنمية في مناطق أو قطاعات محددة.

3. المرونة والارتباط بالبيئة:

يجب أن تكون الخطة **مرتبطة بالتغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**، وأن تراعي طبيعة النظام الاقتصادي السائد في الدولة عند تحديد الأهداف والوسائل والسياسات الواجب اتباعها.

4. الدعم السياسي

لا يمكن لأي خطة تنموية أن تنجح دون **تأييد سياسي قوي** واستقرار مؤسساتي يضمن **استمرارية تطبيقها** على المدى المتوسط والطويل.

5. وضوح الأهداف:

يجب أن تكون أهداف الخطة **محددة بدقة** ضمن إطار يسمح بتحقيق **البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري** المنشود.

إن الهدف الأساسي للتخطيط الاقتصادي هو تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توجيه حركة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نحو المسارات الصحيحة.

غير أن أكبر التحديات التي تواجه عملية التخطيط تتمثل في **تغير أهداف التنمية نفسها**، كما حدث خلال النصف الثاني من القرن العشرين، عندما رافقت هذه التغيرات **تحولات في الأسس النظرية لاقتصاديات**

التنمية[13] **وهذا ما** يوضحه الجدول التالي بابراز التحولات التي شهدتها **أهداف التنمية** بين عقدي الخمسينيات والستينيات من جهة، وعقدي الثمانينيات والتسعينيات من جهة أخرى وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (2-2): تغير أهداف التنمية بين فترة 50-60 وبين فترة 80 و90

في عقد الخمسينات والستينات	في عقد الثمانينات والتسعينات
الهدف هو تعظيم الناتج المحلي الاجمالي	تعدد وترابط أهداف التنمية
التصنيع عن طريق احلال الواردات	التصدير هو محرك النمو
القطاع العام يقود التنمية	الخصخصة هي القاعدة الاساسية لزيادة دور القطاع الخاص
الاستثمار المادي هو العنصر الاساسي للنمو	الاستثمار البشري في مقدمة الاولويات
التخطيط الشامل المركزي	آلية السوق

المصدر: يوسف مصطفى كافي، *الحسابات الاقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط والتنمية*، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 28

3-2- التخطيط الاقتصادي للتنمية في الجزائر:

بدأ التخطيط الاقتصادي للتنمية فعليًا في الجزائر سنة **1967**، غير أنّ الدولة لم تكن قادرة على تطبيقه في وقت سابق بسبب حداثة الاستقلال من جهة، وغياب الشروط الموضوعية التي تمكّنها من التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية من جهة أخرى، خصوصًا في ظل نقص الموارد البشرية والمادية الكافية.

لقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث مخططات للتنمية، وهي:

1. المخطط الثلاثي (1967- 1969)
2. المخطط الرباعي الأول (1970 -1973)
3. المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977)
4. إضافةً إلى المرحلة التكميلية (1978 - 1979)

[13] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص: 2

وقد تمّ خلال هذه الفترة توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة حسب أولويات التنمية التي كانت تسعى الدولة لتحقيقها، والمتمثلة في:

- تعزيز القطاع الصناعي باعتباره المحرك الأساسي للنمو.
- دعم القطاع الفلاحي لضمان الأمن الغذائي وتحسين الإنتاج المحلي.
- تطوير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية التعليم، الصحة، السكن.

ترسيخ الطابع الاشتراكي للتنمية من خلال سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج الرئيسية. كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم(2-3): الاستثمارات المخططة لمفترة 87/67

المخطط	**الثلاثي الأول**		**الرباعي الأول**		**الرباعي الثاني**		79-78	
القطاعات								
الصناعة	4.9	53.4	20.8	57.3	74	61.1	64.7	61.15
الزراعة	1.9	20.7	4.35	12	8.84	7.3	6.18	5.84
قطاعات أخرى	2337	25.9	11.15	30.7	38.26	31.6	34.92	33
المجموع	9.17	100	36.6	100	121.1	100	105.8	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الجزائري، مطبعة جامعة منتوري، الجزائر، 2004، ص.14.

يُبرز هذا الجدول بوضوح طبيعة الاستراتيجية التنموية التي اعتمدتها الجزائر في تلك المرحلة، والمتمثلة في استراتيجية الصناعات المصنّعة.

فقد حظي القطاع الصناعي بالأولوية المطلقة، حيث استحوذ على ما يقارب نصف إجمالي الاستثمارات، بنسبة متوسطة بلغت حوالي 58.23%، وهو ما يعكس جدية الدولة في بناء اقتصاد وطني قوي قائم على الصناعة ليكون رافعةً لباقي القطاعات الاقتصادية، ويُحدث علاقات ترابط إنتاجي بينها.

أما القطاع الزراعي، فقد أُهمل نسبيًا، إذ لم تتجاوز نسبة الاستثمارات الموجهة إليه 11.46%في المتوسط خلال نفس الفترة. ويُفهم من ذلك أن الدولة لم تبذل مجهودات كبرى لتطوير الفلاحة بشكل مباشر، بل كانت ترى أن القطاع الصناعي سيؤدي، بشكل غير مباشر، إلى تطوير الزراعة عبر توفير الآلات، الأسمدة، والمعدات التقنية في إطار ما عُرف بسياسة الترابط القطاعي.

رغم ذلك، قامت الدولة ببعض الإصلاحات الزراعية الجوهرية، أبرزها الثورة الزراعية لسنة 1971، التي جاءت كردّ فعل على التوزيع غير العادل للأراضي الزراعية .وهدفت هذه الثورة إلى تحقيق عدالة في توزيع وسائل الإنتاج الزراعي، وفي مقدمتها الأرض، كما سعت إلى إحداث تحوّل اجتماعي عميق في الأرياف من خلال دمج الفلاحين في مجهود التنمية الوطنية.

وقد تمّ ذلك بإلغاء الملكيات الواسعة، وتحديد المستفيدين من الأراضي، ووضع أساليب جديدة لتخصيصها واستغلالها.

غير أنّ مفارقة كبيرة كانت تميّز تلك المرحلة، وهي أن غالبية الشعب كانت أمية، في حين أن الاستثمارات المخصصة للتعليم والتكوين كانت ضعيفة جدًا .فقد بلغت إجمالي الاعتمادات المالية الموجهة للتعليم خلال الفترة 1967–1977 نحو 14 مليار دينار جزائري فقط[14]، في الوقت الذي كانت استراتيجية الصناعات المصنّعة تتطلب يدًا عاملة مؤهلة وتقنية قادرة على التعامل مع التكنولوجيا المستوردة من الخارج. ومن ثَمّ، كان من الممكن التنبؤ مسبقًا بفشل تطبيق هذه الاستراتيجية، إذ إن غياب العنصر البشري المؤهَّل جعل تكاليف التشغيل والصيانة مرتفعة جدًا.

إضافة إلى ذلك، عرفت الاعتمادات المالية المخصصة للقطاعات المختلفة ارتفاعًا مستمرًا من مخطط إلى آخر، ويمكن تفسير ذلك بـ تأميم قطاع المحروقات في بداية السبعينات والارتفاع الكبير في أسعار النفط، مما مكن الدولة من الحصول على موارد مالية ضخمة أتاحت لها زيادة حجم الاستثمارات العمومية.

ورغم كل هذه الجهود، لم تحقق الجزائر الأهداف المرجوة؛ إذ كان من المقرر أن يتحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد متطور بحلول بداية الثمانينات، غير أن العكس هو الذي

حدث .فمع مطلع الثمانينات، بدأت بوادر الفشل تظهر بوضوح، خصوصًا مع ضعف أداء المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على تحقيق الفعالية الاقتصادية المرجوة.

[14] Mohamed elhocine benissade, economie du developpement de l’Algérie sous-developpement et socialisme , op.cit, p.46.

الخلاصة:

خرجت الجزائر من الحقبة الاستعمارية وهي تعاني من تدهور اقتصادي واجتماعي شامل، حيث كان الاقتصاد شبه مدمّر، والبلاد تواجه مشكلات هيكلية عميقة مثل البطالة، والأمية، وضعف البنية التحتية، وتخلّف القطاعات الإنتاجية.

في هذا السياق، تبنّت الدولة بعد الاستقلال استراتيجية تنموية واعدة قائمة على نموذج الصناعات المصنّعة المستوحى من الفكر الاقتصادي للفرنسي *ديستان دوبنيس*، والمتوافق مع النهج الاشتراكي الذي اعتمدته الجزائر آنذاك.

وقد سعت الدولة من خلال هذه الاستراتيجية إلى تعبئة الموارد الوطنية، وتطبيق منهج التخطيط الاقتصادي المركزي الذي يقوم على حصر الموارد واستغلالها بأفضل شكل ممكن من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

لتحقيق ذلك، ركزت السلطات على تكثيف الاستثمارات العمومية وبناء اقتصاد وطني عمومي قوي قادر على قيادة عملية التنمية الصناعية والاجتماعية.

غير أنه، ومع نهاية السبعينيات، بدأت تظهر بوادر الأزمة في المؤسسات الاقتصادية العمومية نتيجة ضعف الكفاءة، وارتفاع التكاليف، وتراجع الإنتاجية، مما استدعى القيام بإصلاحات اقتصادية مدعومة من الدولة لمحاولة إنقاذ التجربة التنموية وتكييفها مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

الفصل الثالث:

مرحلة تحول الارادي للإصلاحات

1980-1986

تمهيد:

بعد فشل سياسة التنمية الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر خلال فترة السبعينيات، اتجهت الدولة نحو مسار الإصلاح الاقتصادي في محاولة لتجاوز الاختلالات البنيوية التي مست الاقتصاد الوطني. وقد كان هذا الإصلاح في بدايته جهداً ذاتياً داخلياً غير مدعوم من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، مما جعل مسار التحول صعباً ومعقداً .

1- المخططات التنموية خلال فترة الثمانينات:

تميّزت مرحلة الثمانينيات بوجود مخططين تنمويين رئيسيين هما:

- المخطط الخماسي الأول (1980–1984)
- المخطط الخماسي الثاني (1986 – 1989

1-1- المخطط الخماسي الأول من 1980 الى 1984:

جاء هذا المخطط كردّ فعل على اختلالات السياسة التنموية السابقة التي ركزت بشكل مفرط على القطاع الصناعي وأهملت باقي القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى اختلال التوازن في بنية الاستثمارات الوطنية. ولهذا، تبنّى المخطط الخماسي الأول استراتيجية النمو المتوازن التي تهدف إلى تطوير جميع القطاعات الاقتصادية بشكل متناسق، في إطار مراجعة لنتائج استراتيجية "الصناعات المصنّعة" التي أثبتت فشلها في السبعينيات.

وقد حُدّدت أهداف المخطط الخماسي الأول كما وردت في المادة 5 من القانون رقم 80–11 المؤرخ في 13 ديسمبر 1980 فيما يلي:[15]

1. تعزيز بناء اقتصاد وطني اشتراكي.
2. ضمان تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين بالاعتماد على الإنتاج الوطني.
3. تعبئة الطاقات البشرية والكفاءات الوطنية.
4. تدعيم الاستقلال الاقتصادي والتحكم في التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني.
5. تطوير نشاطات اقتصادية متكاملة، وترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب استكمال الصناعات القاعدية.
6. تنشيط السوق الوطنية وتحسين المبادلات الخارجية.
7. نشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر جميع الجهات بتعبئة الموارد البشرية والمادية المتاحة.

---

[15] الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانوف 80 11– المؤرخ في13 ديسمبر ،1980 المتضمف المخطط الخماسي، السنة السابعة عشر، العدد ،51 ،1980 ص

أما المادة 12 من القانون ذاته، فقد نصت على أن تحقيق التوازنات العامة للمخطط يتطلب زيادة سنوية متوسطة في الناتج الداخلي الإجمالي لا تقل عن 8%، وذلك لضمان نمو الاستهلاك والاستثمار في حدود تقلل من الاعتماد على الواردات من السلع والخدمات. وقد وزعت الاستثمارات وفق هذا المخطط كما يلي:

جدول رقم (3-1): برنامج استثمارات المخطط الخماسي الأول:

الوحدة مليار دج

القطاعات	المبلغ	النسبة %
الصناعة	154.5	38.5
منها المحروقات الفلاحة	63.0	40.77
النقل	47.1	18.5
المنشآت الاساسية الاقتصادية	13.0	3.24
الاسكان	37.9	9.46
التكوين والتربية	60.0	14.97
المنتجات الاساسية الاجتماعية	42.2	10.53
	16.3	4.07
التجهيزات الجماعية	9.6	2.39
مؤسسات الانجاز	20.0	4.99
المجموع	400.6	100

المصدر: الدولة الجزائرية ، الجريدة الرسمية ، القانون 80 -11المؤرخ في 13-12-1980، المتضمن المخطط الخماسي ، السنة السابعة عشر، العدد 51، 1980، ص.1803.

يشير الجدول التحليلي إلى أن الأولوية في الاستثمارات قد منحت للقطاعات المنتجة، وخاصة الصناعة والزراعة، حيث استحوذت على نحو57% من إجمالي الاستثمارات .كما ركز المخطط على البُعد الاجتماعي من خلال تخصيص جزء من الاستثمارات لقطاع المحروقات بما يعادل 15% من إجمالي الاستثمارات، إضافة إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب، الذي كان غائباً في المخططات السابقة.

كما اشتمل المخطط على إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام لتعزيز فعالية الأداء الاقتصادي الاجتماعي.

1-2- المخطط الخماسي من 1985 الى 1989:

جاء المخطط الخماسي الثاني ليواصل الاستراتيجية التنموية نفسها التي اعتمدها المخطط السابق، لذلك كانت أهدافه متشابهة إلى حد بعيد على المستوى العام، مع إضافة بعض الأهداف التفصيلية، وهي[16]:

1. التحكم في التوازنات المالية الداخلية والخارجية.
2. تحسين كفاءة الجهاز الاقتصادي والاجتماعي عبر تخفيض تكاليف التسيير والاستثمار، وزيادة مردودية المؤسسات القائمة، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
3. توسيع القاعدة المادية للإنتاج الصناعي من خلال تطوير الصناعات التكميلية وصناعة السلع البديلة للواردات، مع تعزيز القطاع الزراعي والري.
4. استمرار تطوير البنية التحتية العمرانية والتربوية والتعليمية.
5. اعتماد سياسة تقشفية تضمن الاستخدام العقلاني للموارد وتجنب الهدر.

وقد تم ترتيب أولويات المخطط وفق المادة 16 من القانون رقم 84-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984، على النحو التالي:

- تنفيذ البرامج الجارية حالياً في المقاولات القائمة.
- الانتقال إلى تنفيذ برامج التجديد العادي للمعدات الإنتاجية.
- إنجاز الاستثمارات المتعمقة لتقوية الطاقات الإنتاجية والتكامل الاقتصادي.
- استكمال تصميم المشاريع الجديدة والمشاريع سريعة التنفيذ لتلبية الاحتياجات الاجتماعية العاجلة.
- تنفيذ برامج تهدف إلى إقامة الشروط اللازمة للتحضير للمستقبل في جميع ميادين الاستراتيجية الاقتصادية.

وقد تم تخصيص المبالغ المالية لكل برنامج بما يضمن تحقيق هذه الأهداف بفعالية واستمرارية. حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): برنامج استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

[16] الجريدة الرسمية، القانوف رق -84 22 المؤرخ في 24 ديسمبر ،1984 يتضمف المخطط الخماسي -1985 السنة الثانية والعشروف، العددالاول ، 1985، ص.03

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المب	النسبة %
الصناعة	174.2	31.67
منها المحروقات الفلاحة	39.8	7.23
النقل	79.0	14.36
المنشآت الاساسية الاقتصادية الاسكان	15.0	2.72
التكوين والتربية	45.5	8.27
المنشآت الاساسية الاجتماعية	76.0	13.81
التجهيزات الجماعية	45.0	8.18
مؤسسات الانجاز	20.45	3.71
أخرى(صحة، تخزين، وتوزيع، البريد)	44.0	8
	19.0	3.45
	31.85	5.79
المجموع	550.0	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 84-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984، يتضمن المخطط الخماسي 1985-1989، السنة الثانية والعشرون، العدد الأول، 1985، ص: 14

كما ذكر سابقاً، استمر المخطط الخماسي الثاني على نفس وتيرة المخطط السابق وبنفس الاهتمامات القطاعية، وكانت المبالغ المالية المخصصة له في البداية معتبرة وأكبر من المخططات السابقة.

إلا أن الأزمة الاقتصادية لعام 1986، نتيجة انخفاض أسعار النفط واندلاع أزمة المديونية، أجبرت الدولة على اتباع سياسة تقشفية تقضي بخفض النفقات الحكومية، مما انعكس سلباً على تطبيق هذا المخطط التنموي.

2- الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة:

ركزت الإصلاحات الاقتصادية على إعادة الهيكلة الرئيسية للمؤسسات العامة، في حين كانت الإصلاحات الأخرى هامشية ومحدودة. ويمكن تلخيص هذه الإصلاحات كما يلي:

2-1- إعادة الهيكلة:

إن المشاكل التي مرت بها المؤسسات العمومية في فترة السبعينات، والنتائج السلبية التي حققتها، دفعت بالحكومة الجزائرية الى إجراء عدة تصحيحات عليها، من الجانب العضوي والمالي:

2-1-1. أسباب إعادة الهيكلة:

شهدت المؤسسات العامة في سبعينيات القرن الماضي عدة مشكلات اقتصادية، أبرزها:

1. ضعف رأس المال الإداري الداخلي وتراكم المديونية.
2. سوء الإدارة التكنولوجية وصعوبة مراقبة العمليات الإنتاجية.
3. سوء التخصص في بعض الأنشطة، ما أدى إلى خروج بعضها عن طبيعتها الاقتصادية.
4. المركزية المفرطة في تسيير أنشطة الإنتاج.

التوسع الكبير في حجم نشاط المؤسسات، ما استدعى إيجاد آليات لإصلاح الهيكل الاقتصادي العمومي.

2-1-2. أهداف إعادة الهيكلة:

سعت عملية إعادة الهيكلة إلى تصحيح الاختلالات السابقة من خلال:

1. تحسين أداء المؤسسات والوحدات الإنتاجية عبر استعمال العقلانية في الموارد البشرية والمادية لرفع الكفاءة الكمية والنوعية للإنتاج الوطني.
2. تشجيع اللامركزية وتقليل تمركز السلطة في إدارة الأنشطة الإنتاجية، مع تحديد المسؤوليات على مستوى وحدات الإنتاج.
3. إقامة علاقات تكاملية بين المؤسسات في مختلف القطاعات.
4. مطابقة حجم المؤسسة مع عدد المستخدمين لضمان فعالية التشغيل.

2-1-3. مبادئ إعادة الهيكلة:

يمكن تلخيص **مبادئ** إعادة الهيكلة في الجزائر ضمن محورين رئيسيين[17]:

أ. **المبادئ المنهجية:** وتتضمن المبادئ المنهجية ما يلي:

[17] الطيب داودي، ماني عبد الحق، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة االقتصادية العمومية، مجلة المفكر جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 3، 2004ص ص.137-13

- **مبدأ الشمولية:**

يقتضي هذا المبدأ النظر إلى المؤسسة العامة بشكل متكامل، بحيث لا يتم التركيز على معالجة مشكلات جزئية فقط، بل يتم التعامل مع كل الجوانب المرتبطة بالمؤسسة لضمان معالجة شاملة لجميع الاختلالات.

- **مبدأ التنسيق:**

يشير إلى ضرورة التنسيق بين مختلف الوظائف داخل المؤسسة، وبين الوحدات الاقتصادية المختلفة، وكذلك بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، لضمان انسجام الإجراءات وتكامل الموارد.

ب. المبادئ التقنية:

- **مبدأ التخصيص:**

يقوم على تقليص عدد منتجات المؤسسة من خلال إنشاء مؤسسات جديدة متخصصة في منتج أو نشاط محدد، بما يحقق تحسين الكفاءة والإنتاجية.

- **مبدأ تقسيم الوظائف:**

يقضي بفصل الوظائف الإدارية والإنتاجية عن مهام التسويق، مع وضع أسس للتحكم في تقنيات الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

- **مبدأ تحسين ودعم التسيير:**

يهدف إلى **اللامركزية في التسيير**، حيث يتم نقل بعض الصلاحيات من الإدارة المركزية إلى المناطق القريبة من وحدات الإنتاج، مع تحديد واضح للمهام والمسؤوليات لضمان فعالية الإدارة.

2-1-4. أنواع إعادة الهيكلة:

هناك نوعان من إعادة الهيكلة:

أ. **إعادة الهيكلة العضوية**

تهدف إلى تحويل المؤسسة العامة إلى كيان اقتصادي فعال ومنطقي، عبر تقسيم المؤسسات الكبيرة إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة مع تطبيق المبادئ الإدارية والتقنية السابقة[18].

ب. **إعادة الهيكلة المالية**

تستهدف المؤسسات التي تعاني من عجز مالي كبير وديون متراكمة، حيث يتم تحويل الديون الكبيرة إلى الخزينة العمومية أو إعادة تكوين رأس المال، مع ضرورة أن تحقق المؤسسة أرباحاً تمكنها من تمويل نفسها ذاتياً.

2-1-5. نتائج إعادة الهيكلة:

أسفرت عملية إعادة الهيكلة العضوية عن زيادة عدد المؤسسات العمومية من 150 مؤسسة في عام 1980 إلى 460 مؤسسة في عام 1984، كما ارتفع عدد مؤسسات المحمية إلى 504، وزادت المؤسسات الزراعية ذاتية التسيير إلى 3429 مزرعة.

أما **إعادة** الهيكلة المالية، فقد حققت إنجازات محدودة واستمرت لفترة طويلة، نتيجة الصعوبات المتعلقة بتحقيق الاستقلال المالي للمؤسسات.

2-2- اصلاح سياسة التخطيط:

في إطار المخطط الخماسي الأول، شملت إصلاحات سياسة التخطيط ما يلي:

- اعتماد أسلوب التخطيط السنوي وتمديد فترة المخططات لتناسب الاحتياجات الاقتصادية.
- توزيع مسؤوليات التخطيط على مستويات مختلفة، مع منح أولوية للمخططات الولائية لضمان التوزيع العادل للموارد.

[18]-علي زكار، نصر الدين بوشيشة، مرجع سابق ذكره، ص.67

خلاصة:

لقد سعت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى إعادة بناء الاقتصاد الوطني من خلال تبني استراتيجية واضحة للإصلاح الاقتصادي للمؤسسات العمومية، خاصة بعد فترة التجربة التنموية في السبعينات التي شهدت فشل السياسات المعتمدة على الصناعات المصنعة والمبالغ الكبيرة الموجهة للاستثمارات العمومية دون تكافؤ كافٍ في النتائج. وقد تمثل هذا المسار الإصلاحي في إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية، والتي هدفت إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية والإدارية، وتوزيع الموارد البشرية والمادية بطريقة أكثر عقلانية، بما يضمن التخصص وتقليل التداخل بين وحدات الإنتاج.

في الجانب العضوي، ركزت إعادة الهيكلة على تحسين هيكل المؤسسات وفصل الوظائف الإنتاجية عن وظائف التسويق والإدارة، مع مراعاة مبادئ الشمولية والتنسيق بين مختلف الوحدات الاقتصادية، سواء داخل المؤسسة أو بينها وبين مؤسسات أخرى. أما في الجانب المالي، فقد تم السعي إلى تصحيح العجز المالي والديون المتراكمة، وذلك عبر ضخ رأس المال اللازم للمؤسسات وتمكينها من تحقيق أرباح تتيح لها تمويل نفسها ذاتياً، مع الالتزام بالرقابة على التكاليف وتحديد أسعار المنتجات بما يتوافق مع الكفاءة الاقتصادية والجدوى المالية.

وقد أسفرت هذه الإصلاحات عن تحسن محدود في الأداء المؤسسي، حيث لوحظ زيادة عدد المؤسسات العمومية بعد إعادة الهيكلة العضوية، إضافة إلى تحسن نسبي في إدارة بعض القطاعات الزراعية والصناعية. غير أن التحديات الاقتصادية الكبرى بقيت قائمة، وأبرزها الاعتماد الكبير على مورد النفط الحيوي، وتقلب أسعاره في السوق الدولية، مما أدى إلى تفاقم بعض المشكلات الاقتصادية مثل العجز في الموازنة، تراجع القدرة الاستثمارية، وارتفاع الضغوط على السياسات المالية للدولة.

كما أن هذه الإصلاحات، رغم أهميتها، كانت تواجه قيوداً مرتبطة بالبنية المؤسساتية **والإدارية**، مثل المركزية المفرطة في اتخاذ القرار، ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة لإدارة التغيرات الكبيرة في المؤسسات، ما أدى إلى أن تكون نتائجها متدرجة ومتفاوتة حسب القطاعات والمجالات. وعليه، يمكن القول إن تجربة الإصلاحات الجزائرية للمؤسسات العمومية تمثل مرحلة انتقالية مهمة في مسار الاقتصاد الوطني، حيث حاولت الدولة التوفيق بين التوجه الاشتراكي وإعادة ضبط الموارد لتحقيق التنمية المستدامة، لكنها بقيت معرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية والتحديات الهيكلية الداخلية.

الفصل الرابع:

مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

1986 – 1993

تمهيد:

لعبت **أزمة المديونية** دورًا محوريًا في تسارع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، فبينما كانت الدولة تسعى منذ أواخر السبعينيات إلى تعميق مشاريع التنمية بمقاربةٍ عمومية وتخطيطية، فرضت الضغوط الخارجية والالتزامات الائتمانية واقعًا جديدًا استدعى مراجعة سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات الاستثمار العام. وقد تجسّد هذا التحول في اعتماد برامج تقشف وإصلاحاتٍ رسمية إما بتلقّيها داخليًا أو بقبولها ضمن شروط اتفاقيات ائتمانية موقّعة مع مؤسسات مالية دولية خلال الفترة التي تلت مطلع الثمانينيات (مع ملاحظة التواريخ المرجعية المعروفة في السجل السياسي والمالي للدولة: أواخر الثمانينيات وبدايات التسعينيات).

1- أزمة المديونية في الجزائر وضرورة الإصلاح الاقتصادي:

1-1- تعريف أزمة المديونية:

تُعرَّف أزمة المديونية عموماً بأنها الحالة التي تصبح فيها الالتزامات المالية الخارجية (ديونًا) لجهةٍ ما — حكومة مركزية، مؤسسة عامة أو قطاع خاص — غير قابلة للسداد ضمن الشروط المتفق عليها[19] .وتتحول هذه الحالة إلى أزمة فعلية عندما تعجز الجهة المدينة عن تأدية خدمات الدين (فوائدًا وأقساطًا) في مواعيدها، فتلجأ إلى إعادة جدولة الديون أو مطالبات إعادة التمويل أو تدخلات من الدائنين الدوليين. في السياق التنموي، تتفاقم الأزمة حين تترافق مع تراجع الموارد الصافية من الصادرات أو انهيار أسعار المورد الحيوي للدولة (كالنفط)، أو ارتفاع تكاليف الاستيراد، أو هروب رؤوس الأموال.[20]

1-2- أساليب قياس أزمة المديونية:

ان تزايد حجم المديونية الخارجية خاصة في الدول النامية، مع التزايد الكبير في حجم الأعباء المترتبة عليها، أدى بالاقتصاديين الى الاعتماد على عدة أساليب تبين قدرة البلد على الوفاء بالدين ككل أو على الوفاء بالمدفوعات السنوية ويمكن تقسيم هذه الأساليب الى ثلاث مجموعات:

1-2-1. أسلوب المؤشرات السطحية:

يعتمد هذا الأسلوب على مراقبة مستويات المديونية الخارجية وخدمة الديون من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية التي تقيس قدرة الدولة على سداد الالتزامات المالية في مواعيدها المحددة. ومن أبرز هذه المؤشرات [21] :

- نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات: تعكس مدى اعتماد الدولة على مواردها التصديرية لتغطية الالتزامات الخارجية.
- نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي: تقدّر حجم الدين مقارنة بحجم الاقتصاد الوطني.
- نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي: تشير إلى الجزء من الناتج الوطني المستخدم لسداد فوائد وأقساط الدين.

---

[19]- محمد الهادي صالح الأسود، مشكلات التنمية في البلدان العربية وأثر الديون الخارجية في تفاقمها ، مجلس الثقافة العام،2006 ص.29

[20]- عبد الأمير السعد، مبادئ الأقتصاد الدولي، جامعة عنابة، الجزائر، ،1999 ص.72

[21]- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ، الطبعة الأولى، ،1989 ص.130

- نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات: تبيّن مدى كفاية العائدات التصديرية لتغطية التزامات خدمة الدين.
- نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الديون: توضح قدرة الدولة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل من احتياطيات النقد الأجنبي.

وتعتبر هذه المؤشرات دقيقة في تحديد مستوى المديونية الحرجة؛ إذ إذا تجاوزت النسب الحدود المقبولة، يكون البلد معرضًا بشكل واضح لأزمة مديونية، كما أنها توفر تقييمًا لجدارة الدولة الائتمانية.

1-2-2. أسلوب النمو:

سيبل

يعتمد هذا الأسلوب على مقارنة معدلات النمو الاقتصادي بالديناميكيات الاستثمارية والادخارية لتقدير قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية. وتشمل المعايير الأساسية[22] :

- الحد الأقصى لمعدل الادخار مقارنة بالاستثمار: إذا كان معدل الادخار أكبر من الاستثمارات، فهذا يدل على توفر فائض يغطي احتياجات التنمية دون الاقتراض الخارجي الكبير.
- المعدل المتوسط للادخار مقابل الاستثمارات: يقيّم مدى قدرة الدولة على تمويل احتياجاتها الاستثمارية من الموارد الداخلية.
- معدل النمو في الناتج المحلي مقابل سعر الفائدة: ارتفاع أسعار الفائدة يقلل القدرة على تمويل الدين من الناتج القومي، بينما معدل نمو أعلى يسهم في تخفيف العبء المالي.
- التغير في حجم الديون الخارجية مقارنة بتغير الدخل الوطني: يشير إلى ما إذا كانت المديونية في تزايد مستمر أو في مسار تناقصي يعكس قدرة الدولة على التحكم في دينها الخارجي.

ويعكس تطبيق هذه الشروط قدرة الدولة على تحقيق نمو مستدام مع تقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي كوسيلة لتغطية الاستثمار والتنمية.

---

[22]– هيل عجمي الجنابي ، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، اللأردن ، ،2014 ص.426

1-2-3. تخفيض فجوة الصرف:

يمثل تخفيض فجوة الصرف أحد الإجراءات الأساسية لمواجهة أزمة المديونية، ويعني تقليل الفارق بين الواردات والصادرات من العملات الأجنبية .يتحقق ذلك من خلال:

- زيادة عائدات الصادرات الوطنية، سواء من الموارد الطبيعية أو الصناعات المحلية.
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي توفر احتياجات إضافية من النقد الأجنبي.
- إدارة واردات الدولة بشكل فعال لتقليل الضغط على العملات الأجنبية.

يُعد تخفيض فجوة الصرف الأجنبي أحد التدابير الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي والحد من أزمة المديونية. ويعتمد ذلك على **زيادة الصادرات مقارنة بالواردات**، ما يساهم في تحسين الميزان التجاري وتقليل العجز في الموارد النقدية الأجنبية. ويشمل هذا الإجراء عدة شروط أساسية:

- زيادة حجم الصادرات بحيث تتجاوز الزيادة في الواردات، ما يؤدي إلى انخفاض فجوة الصرف تدريجيًا.
- تحقيق التوازن بين الحد الأدنى للتصدير ومتوسط التصدير، بما يضمن توفر موارد كافية لدعم الإصلاحات المالية وتقليل العجز الخارجي.
- زيادة موارد النقد الأجنبي المتاحة، سواء من عوائد الصادرات أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خفض مستوى الواردات بشكل متزامن مع زيادة الموارد النقدية الأجنبية، لتعزيز قدرة الدولة على مواجهة التزاماتها المالية.

1-3- أسباب أزمة المديونية:

نشأت أزمة المديونية نتيجة تراكم مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تفاعلت معًا لتعمق آثارها على اقتصادات البلدان النامية.

1-3-1. الأسباب الداخلية:

تتعلق هذه العوامل بالهيكل الاقتصادي والسياسات الوطنية، وتشمل [23] :

- تزايد الطلب الكمي مع ضعف المدخرات الوطنية، ما أدى إلى فجوة في الموارد المالية اضطرّت الدول لسدها بالاقتراض الخارجي.
- سوء إدارة الديون الخارجية وعدم مراعاة الجدارة الائتمانية، مع قصور في استخدام الديون بفعالية لتعزيز الإنتاجية.
- فشل السياسات التنموية، حيث أدّت إلى زيادة الواردات مقارنة بالصادرات، ما زاد من العجز في ميزان المدفوعات وحفّز على الاقتراض الخارجي لتغطية الاستيرادات الضخمة.
- غياب بيئة جاذبة لرأس المال المحلي والأجنبي، ما دفع إلى نزوح رؤوس الأموال للخارج وزيادة الاعتماد على القروض الخارجية

- تزايد الطلب الكمي مع ضعف المدخرات الوطنية، ما أدى إلى فجوة في الموارد المالية اضطرّت الدول لسدها بالاقتراض الخارجي.
- سوء إدارة الديون الخارجية وعدم مراعاة الجدارة الائتمانية، مع قصور في استخدام الديون بفعالية لتعزيز الإنتاجية.
- فشل السياسات التنموية، حيث أدّت إلى زيادة الواردات مقارنة بالصادرات، ما زاد من العجز في ميزان المدفوعات وحفّز على الاقتراض الخارجي لتغطية الاستيرادات الضخمة.
- غياب بيئة جاذبة لرأس المال المحلي والأجنبي، ما دفع إلى نزوح رؤوس الأموال للخارج وزيادة الاعتماد على القروض الخارجية.

1-3-2. الأسباب الخارجية:

ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية العالمية، ومن أبرزها [24]:

- ارتفاع أسعار النفط، الذي زاد تكاليف الاستيرادات للبلدان غير النفطية.

:- لممزيد مف االطالع أنظر:

- .جمال محمد أحمد، ابراهيم السيد، التمويل الدولي مؤسساته –آلياته –عناصره، دار التعليم الجامعي، مصر، ،2016 ص ص.338-335-

[23]- .فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقي قضايا التكاملث والتنمية، دار النهضة العربية، مصر، ،2007 ص.267 -

[24] - محمد الهادي صالح الأسود، مرجع سبق ذكره، ص.45

- أزمة الركود التضخمي في الدول المتقدمة، ما أدى إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات.
- ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، خصوصًا مع زيادة قيمة الدولار الأمريكي، ما زاد من أعباء خدمة الدين الخارجي.
- التغير المستمر في شروط التبادل التجاري الدولي، بما في ذلك فرض القيود الجمركية من قبل الدول المتقدمة، مما أثر على قدرة الدول النامية على تصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة بأسعار مناسبة.

1-4- أزمة المديونية في الجزائر:

شهدت الجزائر منذ بداية السبعينات زيادة كبيرة في الاقتراض الخارجي لتمويل خطط التنمية والاستثمارات المدرجة ضمن المخططات الخماسية. ومع ذلك، تحوّل مسار التمويل تدريجيًا نحو تمويل تشغيل الاقتصاد بدلاً من الاستثمار الإنتاجي، خصوصًا في ظل استراتيجيات التصنيع المتبعة.

- خلال فترات المخطط الرباعي الأول والثاني، أدى ارتفاع تمويل التشغيل إلى زيادة حادة في الاستيراد، خاصة للآلات والمعدات الصناعية، ما سبب ضغطًا كبيرًا على ميزان المدفوعات.

أظهرت البيانات أن الجزائر كانت تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي لتغطية استيرادات التشغيل، إذ بلغ الإنفاق على استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة جزءًا كبيرًا من القروض الخارجية.

أدى هذا الاعتماد المكثف على التمويل الخارجي إلى تصاعد المديونية الوطنية وارتفاع أعباء خدمة الديون، مما جعل الجزائر عرضة لأزمات مالية متكررة خلال فترة السبعينات والثمانينات.

الشكل الرقم (4-1): تطور حجم الديون وخدماتها في الجزائر خلال الفترة 1975-1979

الوحدة: مليون دولار

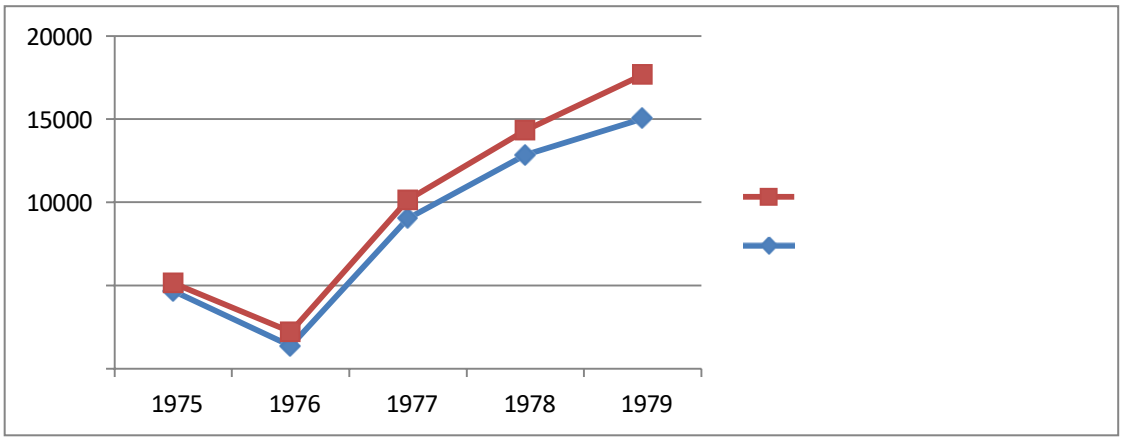

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: - محمد الهادي صالح الاسود. مشكلات التنمية في البلدان العربية وأثر الديون الخارجية في تفاقمها، مجلس الثقافة العام , 2006 , ص.134-137.

نلاحظ خلال فترة السبعينات زيادة ملحوظة في حجم الديون الخارجية وخدماتها، خاصة في السنوات الأخيرة من العقد، ويرجع ذلك أساسًا إلى تمويل الواردات الوسيطة اللازمة لتشغيل

الوحدات الإنتاجية، إضافة إلى تمويل التوسع في الاستثمارات الجديدة .وقد كان السبب الرئيس وراء هذا التوسع في الاقتراض الخارجي هو ارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة، إذ كانت الجزائر تتمتع حينها بجدارة ائتمانية عالية وقدرة كبيرة على السداد نتيجة الوفرة في عوائد الصادرات، التي كانت أكثر من 97% منها من المحروقات.

وقد شهدت المديونية الخارجية خلال تلك الفترة تضاعفًا كبيرًا، بأكثر من ثلاث مرات بين عامي 1975 و1979، ما عزز وفرة السيولة المالية للدولة في السوق المالية الدولية. وعلى الرغم من هذا الارتفاع، كانت المديونية مرتبطة بالاستثمارات المخططة، ولم تشكل خطراً أو ضغطًا ماليًا حادًا، إذ كانت مستحقات السداد تتم في المواعيد المحددة.

ومع نهاية السبعينات، واجهت الجزائر تحديات في إدارة المديونية الخارجية، مما دفعها إلى السعي لتقليل حجم الديون الخارجية من خلال اعتماد سياسة السداد المسبق للديون، خصوصًا خلال الفترة ما بين 1980 و1985. وخلال هذه السنوات، عرفت المديونية اتجاهًا متذبذبًا بين الصعود والانخفاض، وهو ما يعكس التغيرات في استراتيجيات التمويل الخارجي والسياسات الاقتصادية المتبعة آنذاك .

شكل رقم (4-2): تطور حجم الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1980-1985

الوحدة: مليار دولار

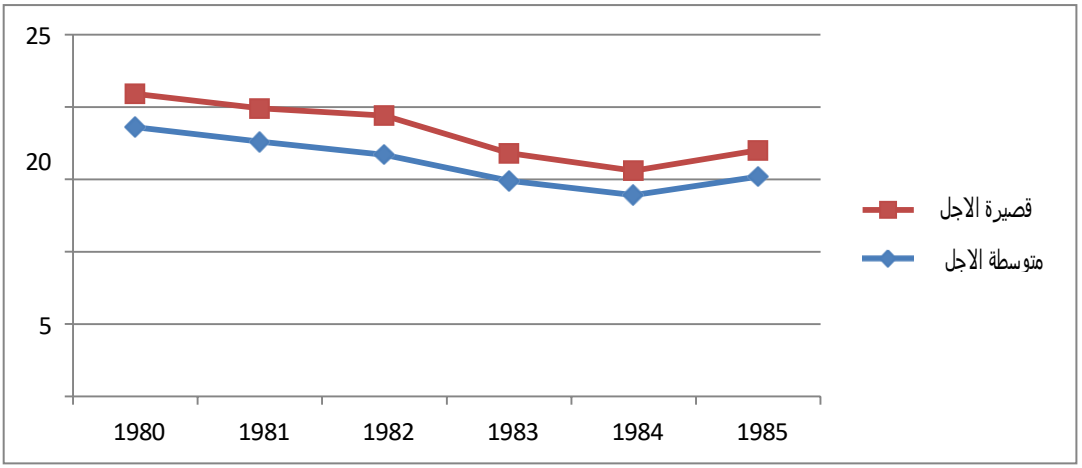

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على: Hocine benissad, la réforme économique en Algérie ou l'indicible – ajustement structurel, OPU , 2°edition, 1991, p.12.

نلاحظ من الشكل تناقص في حجم المديونية سواء قصيرة أو متوسطة الاجل، وهذا بسبب التسديد المسبق للديون لتعود وترتفع سنة 85 لكن هذا الارتفاع لم يكن كبير، ولم يكن ليشكل مشكلة لو لا الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986, الذي أدى الى تراكم الديون بشكل كبير وبالتالي الى حدوث أزمة مديونية في الجزائر.

وفي المقابل، وبسبب انخفاض أسعار البترول حدث انخفاض شديد في إيرادات الجزائر من المحروقات رافقه انخفاض احتياطات الدولة من العملة الاجنبية، وأمام الحاجة الى استيراد الكثير من المواد الاولية ونصف مصنعة لتسيير الآلة الاقتصادية إضافة الى ضرورة استيراد المواد الغذائية، أدى بالدولة الى طلب قروض جديدة لتغطية هذه الاحتياجات وتسديد القروض السابقة، وهذا ما أدى إلى تعميق الأزمة أكثر فأكثر، والجدول التالي يبين تطور القروض الخارجية في هذه الفترة:

الجدول رقم (4-1): تطور الديون الخارجية خلال الفترة 1986-1993.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1986	1987	1988	1989
إجمالي الدين الخارجي	22.636	24.435	26.101	27.282
إجمالي خدمات الديون بالنسبة للصادرات%	58.8	56.2	80.3	69.1

المصدر : من إعداد الباحث بلاعتماد على:

La banque mondiale, base de données, du site web: données.banquemondiale.org

يتضح من المؤشرات الاقتصادية أن الجزائر واجهت خلال هذه الفترة ارتفاعًا كبيرًا في حجم الديون الخارجية وصعوبة الوفاء بخدماتها، نتيجة تراجع الصادرات وارتفاع التزامات خدمة الديون، وهو ما انعكس سلبًا على كافة المؤشرات الاقتصادية للبلاد، وأدى إلى تبني عدة إصلاحات اقتصادية لمواجهة هذه التحديات.

2- *الإصلاحات الاقتصادية لهذه الفترة:*

وقد تمثل الإصلاح الاقتصادي في تلك الفترة في إصلاحات إرادية ومدعومة من المؤسسات المالية الدولية، أهمها ما يتعلق بـ:

2-1- استقلالية المؤسسات:

فقد سعت الدولة من خلال هذه الإصلاحات إلى إعادة المؤسسات العامة كوحدات اقتصادية فاعلة، بعد أن تحولت في فترات سابقة إلى امتداد إداري يخضع للسيطرة المركزية، مما أضعف قدرتها على اختيار عملائها وتحديد أسعار منتجاتها وتنظيم شبكات التوزيع، وفقدها روح المبادرة والابتكار.

وجاء قانون استقلالية المؤسسات الصادر عام 1988 لتعزيز هذه الروح ومنح المؤسسات حرية أكبر في التسيير والإدارة، حيث أصبحت للمؤسسة شخصية معنوية مستقلة، وتمتلك الدولة حصة ملكية دون التدخل المباشر في الإدارة اليومية، بينما تولت صناديق المساهمة دور الإشراف والمراقبة وتوجيه استراتيجيات المؤسسات، بما يضمن تنفيذ المخططات التنموية وعدم التدخل المباشر في تسييرها.

وقد قسم مرسوم 21 جوان 1988 صناديق المساهمة إلى عدة مجالات، شملت [25]:

- صندوق المساهمة للمصانع الفلاحية والغذائية والصيد،
- صندوق المساهمة للمناجم والمحروقات والري،
- صندوق المساهمة للبناء.
- صندوق المساهمة للكيمياء والبتروكيمياء والصيدلة.
- صندوق المساهمة للصناعات المختلفة (النسيج، الجلود...).

وبهذا جاءت هذه الصناديق لتجسيد توجه الدولة للأخذ على عاتقها كل انشغالات المؤسسات.

غير أن الدولة سرعان ما قررت استبدال هذه الصناديق بـ الشركات القابضة، بهدف تحديد مسؤولية إدارة الأصول بدقة أكبر، وتجميع المؤسسات العمومية المختلفة ضمن هيكل شركات قابضة على شكل شركات مساهمة، لتصبح هذه الشركات القابضة محور إدارة ومتابعة نشاطات المؤسسات العمومية، بما يحقق مزيدًا من الفاعلية والرقابة المركزية المرنة.

تتولى الشركة القابضة العمومية دورًا محوريًا في إدارة الاستثمارات، من خلال:

- الحفاظ على الأصول والمساهمة في زيادة مردودية رؤوس الأموال المنقولة والمحولة إليها.
- تشجيع تنمية المجموعات الصناعية والتجارية التي تخضع لرقابتها.
- تحديد وتطوير استراتيجيات وسياسات الاستثمار والتمويل للشركات التابعة لها.
- تنظيم حركة رؤوس الأموال بين الشركات التابعة عند الحاجة وفقًا للتشريعات والتنظيمات المعمول بها.
- ضمان الحفاظ على استقلالية الذمة المالية للشركات التجارية التابعة.

[25] – محمد بلقا سم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها مسارها في الجزائر، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999.

2-2- الإصلاحات المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية قبل إعادة الجدولة:

تبنت الجزائر خلال هذه الفترة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية ضمن اتفاقيات سرية للاستقرار الاقتصادي، والتي تضمنت شروطًا محددة تنصب في[26] :

- تحرير الأسعار وتجميد الأجور، تطبيق أسعار فائدة موجهة.
- الحد من التضخم، تخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- إصلاح المنظومة الضريبية والجمركية وإلغاء عجز الميزانية.

2-2-1. برنامج الاستعداد الائتماني الأول 31 ماي 1990 الى 30 ماي 1998:

لقد مرت الجزائر بظروف صعبة مع نهاية الثمانينات، بتدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتفاقم أزمة المديونية ضف إلى هذا رفض الجهات المانحة تقديم قروض جديدة أو إعادة جدولة القروض القديمة، مع إصرار هذه الهيئات على ضرورة التوصل الى اتفاق مع المؤسسات المالية الدولية، أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وعقد اتفاق سري يعرف ب Standby في 31 ماي 1989، قامت الجزائر على إثره بسن مجموعة من قوانين التي تقضي بإجراء تعديلات عميقة على السياسة النقدية وسعر الصرف.

في إطار هذه التعديلات تم إصدار قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990، والذي سمح بإنشاء بنوك أجنبية منافسة لأول مرة في الجزائر وكان من أهدافه[27] :

- استعادة دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية.
- تنشيط الأسواق المالية.
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية.
- تقديم القروض بشروط غير تمييزية.
- تطبيق الأسعار الحقيقية تدريجيًا مع رفع الدعم على المواد المدعمة.

---

[26] – بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص. 190.

[27] – الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة السابعة ، 2010،ص 196-197.

2-2-2. برنامج الاستعداد الائتماني الثاني 03 جوان 1991 الى 30 مارس 1992:

أدت ضعف القدرة الائتمانية للدولة واستهلاك الاحتياطات المخصصة للطوارئ إلى لجوء الجزائر مرة ثانية إلى صندوق النقد الدولي للحصول على المساعدات المالية من أجل مواصلة سلسلة الإصلاحات ومن ثم اتفقت الجزائر مع الصندوق على مجموعة من الاصلاحات نوضحها فيما يلي[28] :

- إصلاح المنظومة المالية وتحقيق استقلالية مالية للبنك المركزي.
- تخفيض تدريجي لقيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- العمل على تحرير التجارة الخارجية والداخلية والوصول إلى الزيادة في الصادرات النفطية.
- تحرير أسعار السلع والتقليل من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك.

لقد شهدت هذه الفترة تقديم ما قيمته 755 مليون دولار أمريكي، حيث قدم البنك الدولي 352 مليون دولار لعام 1991، بينما قدم صندوق النقد الدولي 403 مليون دولار، حيث تمس هذه الأضرفة المالية الإصلاحات الهيكلية الخاصة بالنظام المصرفي، والقطاع الصناعي، كما ورد في رسالة النية لسنة 1990.[29]

2-2-3. نتائج برامج الاستعداد الائتماني:

لقد كان للجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية وتطبيقها لبرنامجي الاستعداد الائتماني الأول والثاني بمثابة نص صريح وإقرار من قبل الدولة الجزائرية بتخلصها من النظام الاشتراكي وتوجهها نحو النظام الرأسمالي، وذلك بتولي مهمة تنظيم الاقتصاد فقط، ويمكن إدراج بعض نتائج هذه الاصلاحات في الجدول التالي:

[28] – مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل التجربة الجزائرية، موجع سبق ذكره ، ص 132-133.

[29] – عبد الرحمان تومي،مرجع سبق ذكره،ص.66.

الجدول رقم (4-2): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1989-1991.

السنوات	1989	1990	1991
النمو الاقتصادي السنوي %	3.4	01 -	2.2
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دج)	11.8-	0.76-	8.44
سعر صرف بالدولار	7.61	8.93	18.13
المديونية الخارجية (مليار دولار)	25.8	26.5	25
خدمات الديون الخارجية (مليار دولار)	7.01	8.89	9.37
خدمة الدين الى الصادرات%	69.5	66.6	72.7

المصدر: عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر ,2011, ص.68

نفسر من ضعف المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلي وتحقيق لنتائج سلبية سواء على مستوى النمو الاقتصادي أو المديونية الخارجية أو سعر الصرف أو رصيد ميزان المدفوعات خاصة بعد نهاية برنامج الاستعداد الائتماني الأول، لتعود للتحسن لكن بشكل طفيف في بداية برنامج الاستعداد الائتماني الثاني.

يلاحظ أيضا أن الإجراءات المطبقة من قبل الحكومة الجزائرية أدت إلى ارتفاع في الإيرادات الجباية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي بـ: 9.2 % عما كانت عليه سنة 1989، وتقليص الطلب الإجمالي

بعد فرض القيود على الواردات ، تراجع حجم الاستثمارات العمومية بعد تخلي الدولة على تمويل المؤسسات العمومية ، استهلاك احتياطات الصرف التي وصلت إلى مستويات حرجة نتيجة لاستغلالها في سداد خدمة الدين، مع ارتفاع في الديون الخارجية، أما بالنسبة لمعامل السيولة فقد انخفض بشكل ملحوظ مما يدل على الصرامة في تطبيق السياسة النقدية التي جاء بها هذا البرنامج، لكن بعد سنة 1992 بدأت تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، حيث ارتفع الاستهلاك الحكومي بـ : 2% من إجمالي الناتج المحلي و ذلك نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الحكومية، مما أدى إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة.[30]

لكن الحكومة الجزائرية في هذه المرحلة لم تتوجه لإعادة الديون الخارجية، لاعتقادها أن هذه الإصلاحات

كفيلة بالخروج من هذه الأزمة والقضاء على المديونية، لكن النتيجة كانت مخيبة للآمال مما اضطرها في النهاية لتطبيق برنامج طويل المدى للتعديل الهيكلي إعادة جدولة ديونها.

[30] – مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل ، التجربة الجزائرية،مرجع سبق ذكره، ص 133.

خلاصة:

أسهمت هذه الإصلاحات، بالرغم من صعوبتها وتأثيرها الاجتماعي، في إعادة توازن النظام المالي، وتحسين فعالية استخدام الموارد، وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة الضغوط الخارجية. كما ساهمت في خلق إطار مؤسسي أفضل للإدارة الاقتصادية وتحسين القدرة على التخطيط الاستراتيجي للموارد.

يمكن القول إن أزمة المديونية في الجزائر كانت نتيجة مترابطة لعوامل داخلية، مثل ضعف السياسات الاقتصادية والإدارية، وارتفاع الاعتماد على الواردات، وعوامل خارجية، مثل تقلب أسعار البترول وارتفاع أسعار الفائدة العالمية. وقد أبرزت هذه الأزمة أهمية التخطيط المالي الاستراتيجي، وإصلاح الهياكل الاقتصادية، وتعزيز استقلالية المؤسسات لضمان قدرة الدولة على مواجهة الصدمات الاقتصادية. كما

أوضحت التجربة ضرورة التوازن بين التمويل الخارجي والتنمية المحلية، والتكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية بما يحافظ على استقرار الاقتصاد الوطني ويحقق التنمية المستدامة.

الفصل الخامس:

مراجعة تطبيق سياسات التعديل الهيكلي 1994-1998

(برامج الإصلاح الاقتصادي)

تمهيد:

تميزت بداية التسعينات بظهور العديد من المشاكل على مستوى الاقتصاد الجزائري، والتي امتدت إلى الجذور الهيكلية للنظام الاقتصادي الوطني. أدت هذه المشكلات إلى اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية، وتصاعد حجم المديونية الخارجية، وضعف قدرة الدولة على توفير التمويل الذاتي لمشاريعها التنموية. وبسبب هذه الظروف، اضطرت الجزائر إلى اللجوء إلى نادي باريس لإعادة جدولة ديونها، حيث اشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع المؤسسات المالية الدولية قبل الشروع في أي مفاوضات. وقد نتج عن ذلك انطلاق مفاوضات موسعة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي أسفرت عن توقيع برامج للإصلاح الاقتصادي تمثلت في برامج التثبيت الاقتصادي وبرامج التكييف الهيكلي.

1- برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية:

تنطلق فكرة برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة من قبل المؤسسات المالية الدولية من المبادئ الاقتصادية للمدرسة النيوكلاسيكية، وتهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي للدول المتضررة، لا سيما الدول النامية التي تواجه أزمات مديونية. ويعتمد الصندوق والبنك الدوليان على هذه البرامج لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الكبرى، وتشمل هذه الإجراءات عادة تعزيز الرقابة على الأسواق، إعادة هيكلة المالية العامة، وتطوير آليات الاستثمار والإنتاج[31].

وقد توزعت التدابير المرافقة للإصلاح الاقتصادي على النحو التالي: يقوم صندوق النقد الدولي بتنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي قصيرة الأجل، بينما يركز البنك الدولي على برامج التكييف الهيكلي طويلة الأجل، مع وجود تداخل بين البرنامجين في بعض المجالات لضمان تكامل الإصلاحات وفعاليتها.

1-1- برنامج التثبيت الاقتصادي:

يهدف برنامج التثبيت الاقتصادي إلى استعادة التوازن في الاقتصاد الكلي على المدى القصير، ويختص بشكل رئيسي بتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات[32]، سواء عبر تقليص الواردات أو زيادة الصادرات أو كليهما معًا، ويتحقق ذلك من خلال إتباع سياسات انكماشية محددة.

يتضمن البرنامج جانبين رئيسيين:

1-1-1. الإصلاح المالي:

يسعى إلى تحقيق خفض سريع في العجز المالي العام للدولة، من خلال الاعتماد على موارد محلية حقيقية بدلاً من الاقتراض الخارجي. ويشمل ذلك اتخاذ إجراءات حازمة لتقليص الإنفاق العام، وإعادة ترتيب أولويات الاستثمار، مع الحفاظ على استقرار الأجور وتخفيف التأثير الاجتماعي على الفئات الهشة.

---

[31] – عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الجزائري ، مطبعة جامعة منتوري، الجزائر ،2004، ص.52.

[32]– عبد الستار عبد الحميد سلمى، التكامل الإقليمي العربي و تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية، دار النهضة العربية، مصر، 2005 ص.20

1-1-2. الإصلاح النقدي:

يشمل إعادة تقييم الدينار الجزائري، ضبط السياسة النقدية، التحكم في التضخم، ورفع فعالية الأسواق المحلية. كما يتضمن تحرير أسعار السلع والخدمات الأساسية تدريجيًا، وتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال إجراءات تشجيعية تستهدف زيادة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

بهذه الطريقة، يشكل برنامج التثبيت الاقتصادي إطارًا استراتيجيًا للتعامل مع أزمات المديونية الخارجية والاختلالات الاقتصادية الكلية، ويؤسس لشروط متكاملة لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي قبل الانتقال إلى برامج الإصلاح الهيكلي طويلة الأجل التي تركز على إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية المستدامة.

1-2- برنامج التكييف الهيكلي:

يمثل برنامج التكييف الهيكلي امتدادًا طويل ومتوسط المدى لبرامج التثبيت، تهتم بتصحيح الاختلالات الداخلية للدولة، حيث تعمل على إعادة هيكلة الاقتصاد من أجل تحسين بنيته الهيكلية ورفع مستوى الإنتاج والتنافسية، فهي تستهدف جانب العرض ورفع كفاءة تخصيص عناصر الإنتاج بين الاستخدامات المختلفة[33]. وتقوم هذه السياسة على ثلاث إجراءات رئيسية تتمثل في تحرير الأسعار، تنمية القطاع الخاص والخوصصة، وتحرير التجارة الخارجية.

2- مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي:

تتكون برامج الاصلاح الاقتصادي من جملة من العناصر يمكن توضيحها في الشكل التالي:

[33]- محمد عبد العزيز عجيمة، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية ، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 2005 ص.125

الشكل رقم (5-1): مكونات برامج الاصطلاح الاقتصادي

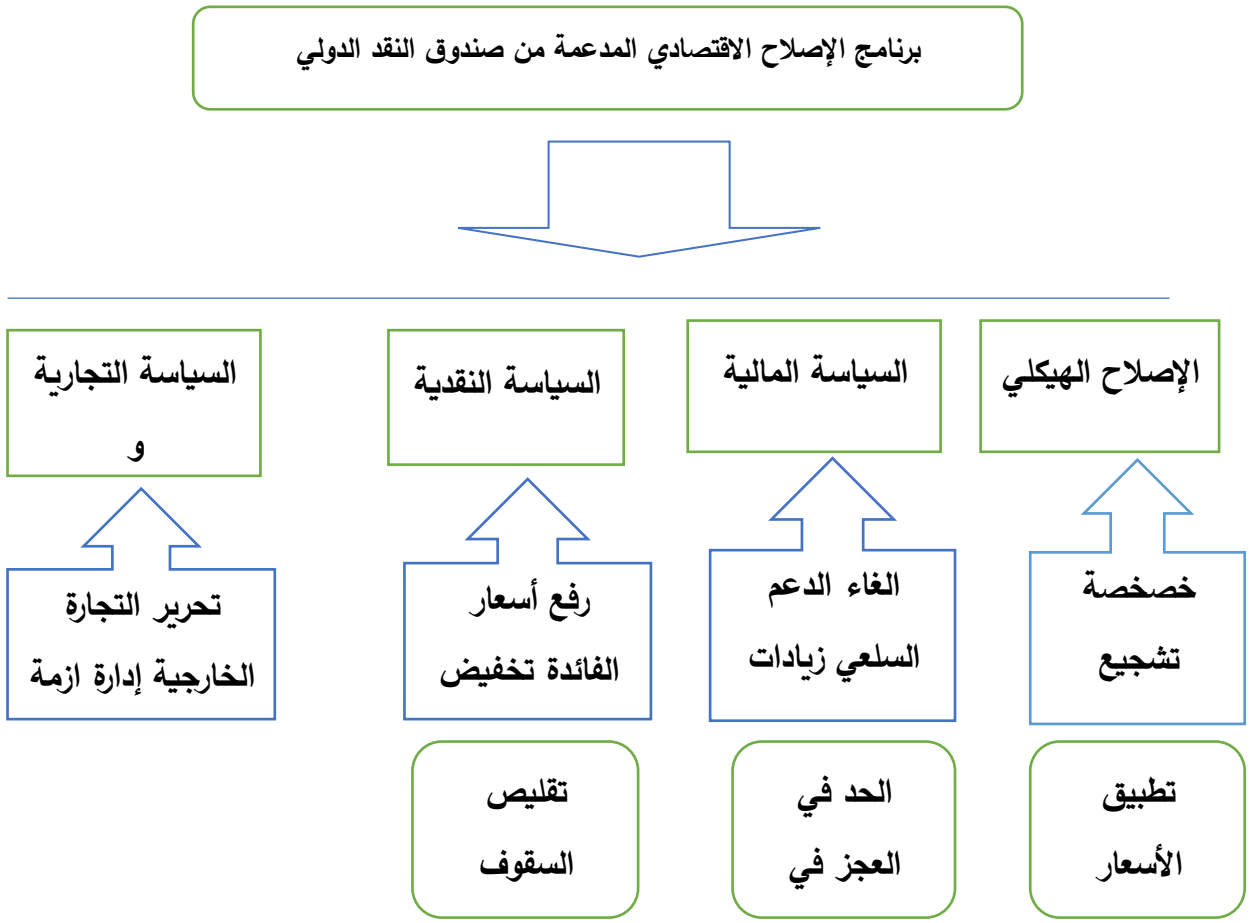

المصدر: عبد العزيز شيرابي، *الاقتصاد الجزائري*، مطبعة جامعة منتوري، الجزائر، 2004، ص. 53.

رغم اختلاف التفاصيل في الإجراءات المطبقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي من دولة إلى أخرى، إلا أنها تتشابه في المحاور الرئيسية، والتي يمكن جمعها في عدة سياسات أساسية، كما يلي:

2-1- السياسة الاستثمارية (الإصلاح الهيكلي:

تركز السياسة الاستثمارية في إطار الإصلاح الهيكلي بشكل خاص على البنية الاقتصادية الداخلية للدولة، وتهدف إلى إدخال تغييرات جذرية على طبيعة الاقتصاد، من تحويله من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد مفتوح يعتمد على آليات السوق في التسيير. ويتضمن هذا الإصلاح عدة عناصر رئيسية من بينها:

2-1-1. تقليص دور الدولة وتشجيع القطاع الخاص:

تقوم هذه السياسة على إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، حيث يتم تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوجيه الموارد المحدودة نحو المشاريع الأكثر كفاءة وربحية. ويُعد تشجيع الاستثمار الخاص، سواء المحلي أو الأجنبي، ركيزة أساسية لتحقيق:

- زيادة كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية.
- تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة وتقليل العجز المالي.
- تعزيز القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما يساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

ما يهدف هذا التقليص إلى تنمية روح المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تطوير الأداء وتحفيز الابتكار، مع الحفاظ على دور الدولة كضامن للاستقرار الاقتصادي وضبط الأسواق.

2-1-2. تعديل نظام الأسعار:

تركز برامج الإصلاح على تحرير الأسعار وإزالة الدعم المفرط للسلع والخدمات، سواء في الجانب الاستهلاكي أو الاستثماري، بما يضمن أن تعكس الأسعار القيمة الحقيقية للموارد. ويشمل ذلك:

- تخفيف الضغط على الميزانية العامة نتيجة ارتفاع تكلفة الدعم.
- منح الأسعار القدرة على تحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع المنتجين على توسيع الاستثمار والإنتاج.
- منع التشوهات في الأسعار التي قد تقلل من كفاءة تخصيص الموارد وتحد من مرونة النظام الإنتاجي.

يهدف تحرير الأسعار إلى تحقيق توازن بين العرض والطلب، مع الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، وتقليل الضغوط التضخمية على المدى القصير. كما يعزز هذا الإجراء قدرة الاقتصاد على الاستجابة بمرونة للتغيرات الداخلية والخارجية، ويخلق بيئة استثمارية محفزة للقطاع الخاص.

2-2- السياسة المالية:

تركز السياسة المالية على تقليص العجز القائم في الميزانية العامة للدولة، ويتم ذلك عبر عدة آليات تشمل زيادة الإيرادات العامة، أو تقليص النفقات العامة، أو الجمع بينهما في الوقت نفسه. ويُنفذ هذا التقليص عادةً بشكل

تدريجي لتقليل معدلات التضخم الناتجة عن التمويل النقدي، وهو ما يساهم في استقرار الاقتصاد وتحسين ميزان المدفوعات. ولتحقيق ذلك، يمكن للدولة اتباع الإجراءات التالية:

2-2-1. تقليص الانفاق العام:

من أجل الحد من العجز في الميزانية العامة، يتوجب على الدولة العمل على تخفيض جميع أشكال الإنفاق، لا سيما النفقات الاجتماعية، وذلك عبر خطوات محددة، منها[34]:

- إزالة الدعم المفرط على السلع الأساسية، مع تحديد الأسعار وفق آليات السوق، بالاعتماد على العرض والطلب.
- تخفيض نسبة نمو الإنفاق العام في مجالاته المختلفة، سواء الإنفاق الجاري أو الاستثماري التنموي.
- تقليل حجم التوظيف في القطاع العام، وذلك بتخفيض ميزانية التسيير وعدد الإدارات والموظفين، مع تثبيت الأجور والرواتب بما يضمن الحد الأدنى من الاستقرار الوظيفي.
- تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال إزالة البيروقراطية والازدواجية في الإدارة، بما يسهم في زيادة فعالية الموارد.

2-2-1. زيادة إيرادات الدولة:

لا يكتفي تقليص الإنفاق العام بمعالجة العجز المالي، بل يجب أن يقترن بزيادة الإيرادات العامة لتعزيز قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وتشمل الإجراءات[35]:

- زيادة أسعار بيع منتجات القطاع العام، إلى جانب رفع أسعار الخدمات العامة، لا سيما المواد الطاقوية.
- فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية، ومنتجات الصناعات التحويلية، والخدمات المحمية، مع ضمان تحصيلها بفعالية لضمان تحقيق الإيرادات المتوقعة.
- إصلاح النظام الضريبي لتقليل التهرب والغش الضريبي، بما يرفع من كفاءة تحصيل الإيرادات ويحقق التوازن المالي للدولة.

---

[34] – علي محمد سعود ، فخ المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب و الاستراتيجيات ، دار الكندي للنشر و التوزيع، الأردن، 2006 ص.264.

[35] – سمير إبراهيم أيوب ، صندوق النقد الدولي و قضية الاصلاح الاقتصادي و المالي دراسة تحليلية تقييمية ، دار الاسكندرية للكتاب ،مصر،2006، ص.69.

2-3- السياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية إلى التحكم في حجم السيولة النقدية في الأسواق وقياس نمو الناتج المحلي الإجمالي، مع العمل على كبح التضخم وتحسين ميزان المدفوعات .وتعتمد برامج الإصلاح عادة على السياسة النقدية الانكماشية، والتي تسعى لتقليص المعروض النقدي بما يساهم في ضبط معدلات التضخم، وتشمل الإجراءات الرئيسة ما يلي:

- تحرير أسعار الفائدة وتركها لتتحدد وفق آليات السوق، مع تقليص تدخل الدولة المباشر، وهو ما يؤدي إلى رفع معدل الادخار وتحفيز الاستثمار الانتقائي، حيث يتم توجيه القروض إلى المشاريع الأكثر كفاءة وربحية، ما يعزز من مردودية الموارد الاقتصادية.
- تحديد سقوف للائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الحكومي، بهدف الحد من التمويل المفرط وتقليص المخاطر المالية.
- تقوية المؤسسات المالية من خلال رفع نسب الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة، مع تحسين كفاءة الوساطة المالية، مما يسهم في زيادة قدرة النظام المالي على دعم الاستثمار وتحفيز القطاع الخاص.
- تشجيع الاستثمار الخاص عبر توفير بيئة مالية مستقرة، وضمان أن تتحمل الدولة عبء العجز المالي بشكل متوازن دون التأثير على المشاريع الإنتاجية الخاصة، ما يعزز من روح المنافسة ويحفز تطوير المشاريع الاقتصادية.

2-4- السياسة التجارية:

بلت

تركز السياسة التجارية على تحرير التجارة الداخلية والخارجية وتقليل تدخل الدولة في السوق، ويتم ذلك عبر إرساء آليات السوق، وتشمل النقاط الرئيسية الآتي[36]:

- تحرير عمليات التجارة الخارجية وتبسيط الإجراءات الإدارية، مع السماح للقطاع الخاص باستيراد السلع المختلفة، مما يؤدي إلى إزالة القيود المفروضة على الواردات تدريجياً. ويشمل ذلك أيضًا إلغاء اتفاقيات

[36] – حمدي عبد العظيم ، الاصلاح الاقتصادي في الدول الغربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة ، دراسة نظرية و تطبيقية على الدول العربية – دار زهراء الشرق– مصر ، 1998، ص.181–183.

التجارة الثنائية والتوجه بشكل تدريجي نحو نظام متعدد الأطراف للمدفوعات، بما يعزز حرية التجارة ويشجع على الانفتاح الاقتصادي.

- التركيز على تنمية الصادرات من خلال إزالة جميع أشكال الدعم المباشر وغير المباشر للصادرات المحمية، وذلك لتعويض نقص العملات الأجنبية عبر زيادة عوائد الصادرات بدلاً من الاعتماد على الاقتراض الخارجي.
- تحرير سعر صرف العملة المحلية، مما يسهم في تقليل تكاليف السلع المستوردة، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للصادرات. كما يؤدي هذا التحرير إلى تقليص فاتورة الواردات وجعل المنتجات الأجنبية أكثر تنافسية من حيث السعر، إضافة إلى إزالة القيود المفروضة على الاستيراد والتعامل بالنقد الأجنبي، بما يسمح للأفراد والكيانات غير الرسمية بحيازة العملات الأجنبية بشكل قانوني.
- تقريب الأسعار في السوق المحلية مع مثيلاتها في الأسواق العالمية، لتفادي ازدواجية الأسعار، وضمان تحقيق مرونة السوق وكفاءة توزيع الموارد.

3- أهداف الإصلاح الاقتصادي:

تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وتخصيصها بشكل أمثل، مع مراعاة محدودية هذه الموارد في الدول النامية، حيث لا تتوفر لديها القدرة الكافية على الحصول على العملات الأجنبية، والتي تغطي عادةً جزءاً محدوداً من الموارد. لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، يجب على الدولة التركيز على تصحيح مسار الاقتصاد في عدة نقاط مهمة، منها:

- التسعير المالي الأمثل الذي يحقق تدفق الموارد وتخصيصها للمؤسسات الأكثر إنتاجية بشكل منطقي وفعال.
- تحديد أسعار الفائدة بشكل يعكس التخصيص الأمثل للموارد المالية المحدودة للدولة.

التعامل مع التحديات التي قد تؤدي إلى ضياع الموارد واستغلالها بشكل غير فعال في الاقتصاد، وذلك من خلال إصلاح السياسات التجارية والمالية لضمان الاستخدام الأمثل لكل الموارد المتاحة.

وفي سياق برامج الإصلاح الاقتصادي، يتم التركيز على العوامل المؤثرة في القرارات الاقتصادية الخاصة بالإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، بما يشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة، لضمان تحقيق التنمية المستدامة ورفع كفاءة السوق.

4- تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر 1994-1998:

تميز الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات باختلالات كبيرة في التوازنات الاقتصادية الكمية، سواء الداخلية أو الخارجية، حيث واجهت الدولة أزمة مديونية حادة وتراجعاً في المؤشرات الاقتصادية الكمية. تزامن ذلك مع انخفاض أسعار البترول، الذي يُعد المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي للجزائر.

في مواجهة هذا الوضع الصعب وفشل الإصلاحات السابقة، تبنت الجزائر برامج شاملة للإصلاح الاقتصادي بدءاً من ماي 1994 بدعم من صندوق النقد الدولي. وتهدف هذه البرامج إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، أهمها[37]:

- رفع معدلات النمو الاقتصادي :من خلال تعزيز قدرة الدولة على تنشيط الاقتصاد عبر زيادة الصادرات أو تقليل فاتورة الواردات، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات الخاصة والقضاء على البطالة.
- ضبط معدلات التضخم: التي كانت مرتفعة للغاية، حيث بلغت نسبة التضخم 31.7٪ عام 1992 وفق بيانات البنك الدولي.
- إعادة التوازن لميزان المدفوعات: بهدف تخفيف عبء خدمة الدين الخارجي على الدول.

4-1- برنامج التثبيت الاقتصادي من أفريل 1994 الى مارس 1995:

تم تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى في بداية عام 1994، ليغطي الفترة من 01 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995، بعد موافقة صندوق النقد الدولي على رسالة النيّة في ماي 1994، حيث منحت الجزائر 731.5مليون وحدة حقوق سحب خاصة لدعم البرنامج، بالإضافة إلى قرض جانبي لدعم تنفيذ الإصلاحات.

تمحورت أهداف البرنامج الرئيسة حول:

- استعادة التوازنات الاقتصادية برفع معدلات النمو الناتج الداخلي، الذي بلغ 3% و6% خلال الفترة 1994-1995، مع تخفيض معدلات التضخم من خلال ضبط أسعار السلع وتعزيز قواعد الاقتصاد الحر، بالإضافة إلى تعميق الإصلاحات الهيكلية.
- تحرير التجارة الخارجية وتنويع الصادرات، مما ساعد الجزائر على استعادة ثقة المؤسسات المالية الدولية، وإبرام عدة اتفاقيات إعادة جدولة للدين الخارجي، والتي تميزت بآليات تسديد محددة:

[37] Data albankadawlli.org- بيانات البنك الدولي ، على الموقع :

- تمديد فترة الاستحقاق إلى 16 سنة.
- فترة سماح لا تتجاوز 4 سنوات.
- بدء التسديد بعد انتهاء فترة السماح، أي ابتداءً من 31 ماي 1998.

أدى تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير الأجل إلى السماح بإعادة جدولة 16مليار دولار، مع حصول الجزائر على دعم مالي من صندوق النقد الدولي بقيمة 260مليون دولار لتغطية ميزان المدفوعات خلال فترة خمس سنوات، مع ثلاث سنوات فترة سماح.

وأسهمت عملية إعادة الجدولة في تخفيض نسبة قسط خدمة الدين إلى 35% بدل 196%، وبالتالي شكلت وسيلة لتأجيل السداد وتخفيف العبء المالي على الدولة.

4-2- برنامج التعديل الهيكلي من 31 مارس 1995 الى 01 أفريل 1998:

يشير برنامج التعديل الهيكلي إلى ما يُعرف أيضًا بـ اتفاقية القرض الموسع، بقيمة 1169.28 وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 128.8٪ من حصة الجزائر، وقد وافق الصندوق على تقديم القرض بعد إرساء خطاب النوايا الذي تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وقد شملت الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الجزائر منذ عام 1994 عدة محاور مميزة، منها:

- **الإصلاحات في مجال السياسة النقدية:**

قامت الدولة بعدة إجراءات تتعلق بتطوير السيولة المالية والسوق النقدية، وبشكل خاص تحديد أسعار الفائدة، حيث تم البدء بالتحرير الجزئي لأسعار الفائدة في عام 1994، **ثم التحرير الكامل في عام 1995** .كما شملت الإجراءات:

- رفع الاحتياطي الإلزامي وزيادة المعاملات المحيطية والاحترازية للبنوك.
- السماح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية، بما يعزز تطوير الأسواق النقدية والمالية.
- السيطرة على التضخم، حيث نصت شروط اتفاقية الصندوق على خفض معدل التضخم إلى 10.3٪.

- **السياسة المتعلقة بسعر الصرف والتجارة الخارجية:**

إدخال نظام سعر الصرف الأجنبي في البنوك، مع تخفيض سعر الصرف العمومي بنسبة 50٪، لتعزيز زيادة تنافسية المنتجات المحلية وتحفيز الصادرات وتنويع الاقتصاد.

- **تحرير تدريجي للتجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية**، عبر توسيع قائمة السلع المسموح باستيرادها، وتخفيض الرسوم الجمركية إلى 45٪، مع إمكانية تحويل الدينار للعمليات الخارجية الجارية.

– **الإصلاحات في القطاع الخاص والمؤسسات العمومية:**

- خصخصة القطاع العام وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، حيث بدأ تنفيذ برامج الخصخصة بعد إصدار قانون يسمح ببيع جزء من رأسمال المؤسسات العامة في أواخر عام 1994، ليشارك القطاع الخاص بنسبة 49٪ من رأس المال في عام 1995، ثم رفعت هذه النسبة إلى 100٪ لاحقًا.
- إنشاء شركات إقليمية قابضة لتسريع عمليات الخصخصة، وتعديل القوانين الصادرة في 1995 و1997 لتنظيم إجراءات تحويل الملكية وإتاحة الدفع على أقساط، بالإضافة إلى السماح بمشاركة رأس المال العام في المؤسسات العمومية.
- معالجة المؤسسات العمومية ذات الخسائر المتراكمة والتي تشكل عبئًا على ميزانية الدولة.
- التركيز على القطاع الخاص المحلي والأجنبي عبر إصدار قوانين تسمح بممارسة النشاط الاقتصادي ومنح الامتيازات اللازمة لتطويره وتنميته.

5- النتائج الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر:

تتمثل النتائج المحققة من تطبيق برامج الإصلاح في عدة جوانب، أهمها:

5-1- النتائج الاقتصادية:

تعتبر النتائج الاقتصادية إيجابية بشكل عام، حيث أسهمت برامج الإصلاح الاقتصادي في تحسن المؤشرات الاقتصادية الكمية بشكل ملحوظ.

5-1-1. إجمالي الناتج المحلي:

عرف معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (94-98) تطورا ايجابيا كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم(5-2): تطور معدل نمو الناتج المحمي الاجمالي خلال فترة الإصلاح

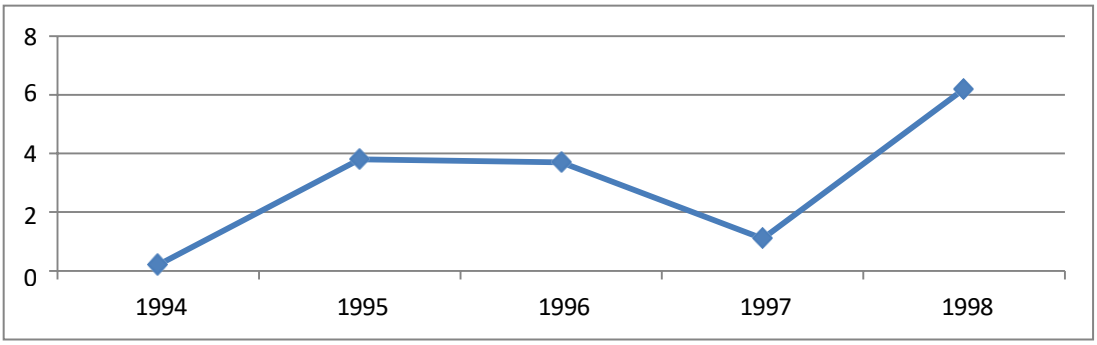

المصدر: من إعداد الباحث بلاعتماد على :- الديوان الوطني للاحصاء , الجزائرص.260

نلاحظ أنّ معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي انتقل من 0.2 سنة 1994 إلى 6.2 سنة 1998، مع الإشارة إلى أنّ هذا المعدّل كان سالبًا سنة 1993 حيث بلغ -2.2. ورغم هذا التطور الملحوظ، فإنّ هذا النمو يبقى ضعيفًا نسبيًا. أما تطوّر الناتج المحلي الإجمالي فيتضح في الجدول التالي[38]:

الجدول رقم :(5-1): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الإصلاح الاقتصادي:

	1994	1995	1996	1997	1998
الناتج المحلي الإجمالي بمليون دج	1487403.60	2004994.70	2570028.90	2780168.00	2830490.70
سعر الصرف دج/ $	35.0052	47.6489	54.7472	57.6757	58.7351
الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	1543.10	1499.60	1643.30	1659.60	1633.20

Source: Office National des Statistiques, Rétrospective des Comptes Economiques, De 1963A2014, Collections Statistiques N°197/2016 Série E : Statistiques Economiques N°85, Janvier 2016, Algérie, p.74.

[38]Office National des Statistiques, Rétrospective Statistique 1963 - 2011, chapiter 14 :Comptes Economiques, p.268.

بالاعتماد على ما هو مبيَّن في الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أنّ الناتج المحلي الإجمالي قد شهد تحسّنًا ملموسًا خلال فترة الإصلاح الاقتصادي، رغم أنّ قيمته المقدّرة بالدولار الأمريكي سجّلت انخفاضًا طفيفًا سنة 1998، ويُعزى ذلك أساسًا إلى تراجع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في تلك السنة.

5-1-2. التضخم:

خلال هذه المرحلة، سعت الجزائر إلى ضبط مستوى السيولة النقدية، تماشيًا مع ما تضمنته برامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك عبر التوجّه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة في تسيير السياسة النقدية، مع تعزيز الاعتماد على السوق المالية. وقد بدأت هذه الجهود تؤتي ثمارها فعليًا ابتداءً من سنة 1999، حيث بلغ معدل التضخّم نحو 2.6%، لينخفض في السنة الموالية (2000) إلى حوالي 0.34.% ويعرض الجدول التالي تطوّر معدلات التضخّم خلال فترة الإصلاح الاقتصادي:

جدول رقم: (5-2): تطور معدل التضخم خلال فترة الإصلاح الاقتصادي:

الوحدة %

معدل التضخم/السنة	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	29.4	29.78	18.7	5.7	5

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على :

Tahar Latrache, ciblage d'inflation et conduite de la politiques monétaire en Algérie, les cahiers du CREAD n° 101, Algérie, 2012, p.23.

- La banque mondiale, base de données, du cite web: données.banquemondiale.org.

من خلال الجدول يتّضح أنّ معدّل التضخّم بلغ ذروته خلال سنتي 1994و1995، قبل أن يعرف انخفاضًا تدريجيًا وواضحًا في السنوات اللاحقة. فقد تراجع خلال أربع سنوات بنسبة 24.78%، أي بما يعادل نحو ستّ مرات أقلّ مما كان عليه في البداية.

ويرتبط هذا الانخفاض أساسًا بقدرة السلطات الاقتصادية على التحكّم في الكتلة النقدية وضبط معدلات نموّها، إضافةً إلى الانتقال نحو استخدام الأساليب غير المباشرة في السياسة النقدية، مع فرض ضوابط على الإصدار النقدي، والسعي إلى ابتكار آليات جديدة لتمويل الاقتصاد الوطني.

ويعرض الجدول التالي الجهود التي بذلتها الدولة في ضبط التوازنات النقدية من خلال التحكّم في كمية النقود وتطورها خلال فترة الإصلاح الاقتصادي:

الجدول رقم: (5-3): تطور الكتلة النقدية خلال فترة الاصلاح الاقتصادي:

الوحدة: مليون دج

	1994	1997	1996	1997	1998
النقود و شبه النقود M2	723514	799562	915058	1081518	1592461
النقود	475834	519107	589100	671570	826372
شبه النقود	247680	280455	325958	409948	766090

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- La banque d'Algérie, bulletin statistique d'a banque d'Algérie, Algérie, juin2006, p48.

5-1-3. *الاحتياطات الرسمية:*

لقد تحسّن مخزون الجزائر من إجمالي الاحتياطات الرسمية كما هو مبيّن في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-4): تطوّر الاحتياطات الرسمية خلال فترة الإصلاح الاقتصادي

الوحدة: مليون دولار

الاحتياطات الرسمية / السنة	1994	1995	1996	1997	1998
الاحتياطات الرسمية	2674.0	2005.0	4235.0	8047.0	6846.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاستراتيجي العربي الموحد، 2000، علو الموقع:http://www.amf.org.ae

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الاحتياطات الرسمية عرفت زيادة مستمرة خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، باستثناء سنة 1998 فقد تضاعفت تقريبًا ثلاث مرات مقارنة بمستواها في 1994.

ويُعزى هذا التطور إلى السياسة الانكماشية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية في إطار إدارة أزمة المديونية، بالإضافة إلى التحسن النسبي في أسعار النفط خلال سنتي 1995 و1996، حيث بلغ السعر حوالي 21.7 دولارًا للبرميل، قبل أن يشهد انخفاضًا بعد ذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم:(5-3): تغير سعر البترول والاحتياطات الرسمية خلال فترة الإصلاح

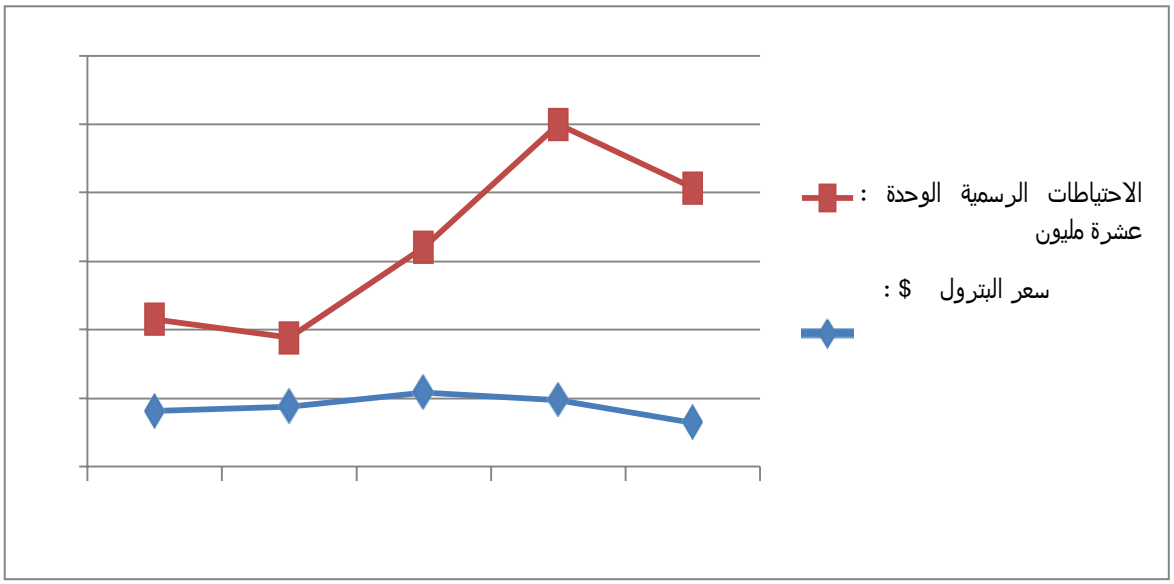

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق و:

- Office National des Statistiques, Rétrospective Statistique1963-2011, chapitre 13 : monnaie et crédit.

والجدول التالي يبين قدرة الدولة عالا الاستيراد من خلال ما تملكه من الاحتياطات الرسمية:

الجدول رقم (5-5): تغطية الاحتياطات الرسمية للواردات بالأشهر خلال فترة الإصلاح الاقتصادي

الوحدة%

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
تغطية الاحتياطات الرسمية للواردات	3.5	2.4	5.6	11.9	9.6	6.0

المصدر : من اعداد الباحث بلاعتماد على :

- صندوق النقد العربي، *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، 2000، على الموقع http://www.amf.org.ae :

5-1-4. *تطور الديون الخارجية:*

لقد تغير حجم الدين الخارجي بشكل ملحوظ متأثرًا ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي نفّذتها الجزائر خلال تلك الفترة، كما هو موضّح في الجدول التالي:

الجدول رقم:(5-6) تطوّر رصيد إجمالي الدين الخارجي وبعض مؤشراته خلال الفترة: 1994-1998

الوحدة: مليار دولار

السنوات	اجمالي الدين الخارجي	نسبة إجمالي الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي(%)	إجمالي خدمة الدين	نسبة اجمالي خدمة الدين / الصادرات (%)
1994	29.486	69.9	4.520	47.1
1995	31.573	76.1	4.244	38.8
1996	33.651	73.5	4.281	30.9
1997	31.222	66.4	4.465	30.3
1998	30.473	64.8	5.080	47.5

المصدر : من اعداد الباحث بلاعتماد على :

-Banque d'Algérie, *Évolution de la dette extérieure de l'Algérie 1994-2004*

يتضح من الجدول أنّ الديون الخارجية عرفت ارتفاعًا ملحوظًا خلال السنوات الأولى من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، ويُعزى ذلك أساسًا إلى عمليات إعادة الجدولة والحصول على قروض إضافية. غير أنّ هذا الوضع بدأ يتحسن تدريجيًا ابتداءً من سنة 1997، حيث سُجّل انخفاض واضح في إجمالي الديون الخارجية.

وينطبق الأمر ذاته على نسبة إجمالي الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ كانت مرتفعة خلال السنوات الأولى نتيجة تضخم حجم الديون، ثم بدأت في التراجع التدريجي لتصل سنة 1998 إلى نحو 64.8٪.

كما ساهمت عمليات إعادة الجدولة التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة في تقليص أعباء خدمة الدين، نظرًا لما توفره هذه العمليات من فترات سماح قد تمتد إلى خمس سنوات، وهو ما انعكس إيجابًا على مستوى المدفوعات الخارجية. ومع ذلك، سُجل ارتفاع طفيف في السنوات الأخيرة من فترة الإصلاح لم يتجاوز 0.8 مليار دولار مقارنة بسنة 1996.

أما بالنسبة لنسبة خدمة الدين إلى الصادرات، فقد بلغت مستويات مرتفعة في بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، إذ وصلت إلى 47٪ سنة 1994، في حين أن المعدل الطبيعي لا ينبغي أن يتجاوز 30٪. ويُفسَّر

ذلك بارتفاع حجم الديون الخارجية وضعف قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية السنوية. لكن ابتداءً من سنة 1995 وحتى 1997، تراجعت هذه النسبة لتقترب من المعدلات العادية، قبل أن تعاود الارتفاع سنة 1998 نتيجة انخفاض عائدات الصادرات بسبب تراجع أسعار النفط من 21.7 دولارًا للبرميل سنة 1996 إلى 12.94 دولارًا سنة 1998، علمًا أن نحو 97٪ من صادرات الجزائر تعتمد على المحروقات.

أما من حيث تركيبة الديون الخارجية حسب العملات الأجنبية، فقد كانت كما يلي:

جدول رقم (5-7): تركيبة الديون الخارجية لسنة 1998.

العملات	النسبة %
الدولار الأمريكي	42,2
الفرنك الفرنسي	14,1
الين	12,2
المارك الألماني	6,3
عملات أخرى	25,2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Office National des Statistiques, L'Algérie en quelques chiffres , Algérie, N° 31 , 2001, p.42.

يتضح من الجدول أنّ العملات الرئيسية التي تعتمدها الجزائر في الاقتراض الخارجي هي الدولار الأمريكي والفرنك الفرنسي. وقد ارتفعت نسبة الاقتراض بالدولار بنسبة تقارب 1٪ مقارنة بسنة 1994، في حين تراجع الاعتماد على الين الياباني لصالح الفرنك الفرنسي:

5-1-5. الإصلاحات الهيكلية:

بيلا

أدّت الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر إلى إعادة هيكلة عدد كبير من المؤسسات العمومية، حيث شمل ذلك عمليات خصخصة لبعضها وتصفية أخرى لم تتمكن من التكيّف مع متطلبات السوق. ويمكن تلخيص نتائج هذه الإصلاحات كما يلي[39]:

- منح الاستقلالية لخمس مؤسسات عمومية وطنية من أصل 23 في المرحلة الأولى.
- عرض خمسة فنادق عمومية للبيع في إطار برنامج الخصخصة.
- إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية، ومواصلة عملية إعادة هيكلتها المالية بهدف تحقيق استقلاليتها.
- تصفية 88 مؤسسة اقتصادية عمومية كانت تعاني من عجز مزمن.
- استكمال برنامج إعادة تأهيل وهيكلة 23 مؤسسة اقتصادية أخرى.
- المصادقة على قانون الخصخصة والشروع في تنفيذه ميدانيًا.

5-2- النتائج الاجتماعية:

رغم النتائج الاقتصادية الإيجابية التي تحققت، فقد ترتب عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي عدد من الانعكاسات الاجتماعية السلبية، وهو أمر كان متوقعًا بالنظر إلى الإجراءات التقشفية والتعديلات الهيكلية التي تم تنفيذها.

5-2-1. ضعف القدرة الشرائية للمواطن:

أدى فتح التجارة الخارجية ورفع الدعم عن العديد من المواد واسعة الاستهلاك إلى ارتفاع ملحوظ في الأسعار، خاصة بالنسبة للمواد الأساسية. ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي[40]:

- ارتفاع نسبة السلع المحررة وأسعارها لتبلغ نحو 84٪ من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك.
- زيادة أسعار الخدمات بنسبة تتراوح بين 20٪ و30٪ في قطاعات النقل، والاتصالات، والخدمات البريدية.
- تعديل أسعار الكهرباء والحليب ثلاث مرات خلال الفترة.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة تقارب 40٪، وارتفاع أسعار المحروقات بنحو 15٪.

---

[39]- ناصر دادي عدون ، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ، أسباب الانضمام النتائج المرتقبة و معالجتها، مرجع سبق ذكره ، ص. 126.

[40]- مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص.123.

إضافة إلى ذلك، شهد الدينار الجزائري انخفاضًا في قيمته أمام الدولار الأمريكي، مما ساهم في تراجع القدرة الشرائية للمواطنين بشكل ملحوظ. ويوضح الجدول التالي التغيرات المسجلة في سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الإصلاح الاقتصادي.

الجدول رقم (5-8): سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1994– 1998

الوحدة: دينار جزائري لكل دولار أمريكي

	1994	1995	1996	1997	1998
سعر الصرف	35.059	47.663	54.749	57.707	58.739

المصدر:صندوق النقد العربي، *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، 2000، على الموقعhttp://www.amf.org.ae :

يُبيّن الجدول الانخفاض المستمر في قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 1998، حيث بلغ معدل التراجع السنوي نحو 3.11-% وفقًا لبيانات صندوق النقد العربي. وقد كان الهدف من هذا الإجراء الوصول إلى السعر الحقيقي للعملة الوطنية والحد من نشاط السوق الموازية. غير أن هذا التوجه أدّى إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الكلي، خصوصًا فيما يتعلق بارتفاع تكلفة الواردات، إذ إن انخفاض قيمة الدينار انعكس مباشرة على أسعار السلع المستوردة، مما أدى إلى تآكل القدرة الشرائية للمواطنين.

وقد زادت حدّة هذا الأثر بالنظر إلى الطابع الاستيرادي للاقتصاد الجزائري، حيث تعتمد البلاد على الخارج لتلبية احتياجاتها الأساسية من المواد الغذائية والمشروبات والوقود والسلع الاستهلاكية المتنوعة. وتشير الأرقام إلى ارتفاع قيمة الواردات من 340.142 مليون دينار سنة 1994 إلى نحو 1.552.358,6 مليون دينار سنة 1998.

في المقابل، بقي الأجر الوطني الأدنى المضمون ثابتًا خلال هذه الفترة، رغم سعي الحكومة إلى تقليص عجز الميزانية العامة من خلال رفع الرسوم والضرائب. وقد ساهم ذلك في زيادة الضغوط على المستوى المعيشي للأفراد وتدهور قدرتهم الشرائية. وكان من المقرر تطبيق زيادة في الأجور بنسبة 12.5% أواخر سنة 1994، غير أن تنفيذها أُجّل نتيجة لصرامة برنامج الإصلاح الاقتصادي الهادف إلى ضبط العجز المالي للدولة.

5-2-2. البطالة:

تُعد البطالة من أبرز التحديات التي واجهت برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر. فعلى الرغم من تركيز هذه البرامج على استعادة التوازنات الكلية للاقتصاد، فإنها أسهمت في تفاقم مشكلة البطالة نتيجة غلق العديد من المؤسسات وتسريح عدد من العمال المصنفين ضمن الفائض الوظيفي.

وللتقليل من هذه الآثار، أصبح من الضروري اعتماد آليات جديدة لمعالجة البطالة، تشمل تطوير أجهزة التشغيل الموجهة للشباب وتوسيع القطاعات المنتجة وفرص العمل. غير أن نتائج تلك الإصلاحات، رغم نجاحها النسبي في تحقيق التوازن المالي، أدت إلى تفاقم معدلات البطالة التي بلغت آنذاك نحو 3.2 مليون شخص، 80% منهم من فئة الشباب. وقد ساهمت عمليات التسريح وتراجع فرص العمل في ارتفاع المعدلات الإجمالية للبطالة، كما يتضح من بيانات الجدول رقم (9-5) المتعلق بتطور البطالة في الجزائر.

الجدول رقم (5-9): تطوّر معدل البطالة في الجزائر

الوحدة%

معدلات البطالة / السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة	23.20	24.40	27.90	28.70	25.40	25.40

-Source: La banque mondiale, base de données, du cite web: données.banquemondiale.org

يُستنتج من الجدول أن معدّل البطالة في الجزائر شهد ارتفاعًا ملحوظًا خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث بلغ ذروته سنة 1996 بنسبة 28.7%، وهو أعلى معدل تسجّله البلاد في تلك المرحلة. ويُعزى هذا الارتفاع إلى عمليات تسريح العمال وغلق عدد من المؤسسات العمومية، إضافة إلى الإجراءات الصارمة التي فرضتها برامج الإصلاح الاقتصادي آنذاك. غير أنّ المعدّل بدأ يتراجع تدريجيًا مع نهاية تنفيذ هذه البرامج، ليصل إلى نحو 25.4%. ورغم هذا التراجع، فإن الانخفاض يبقى محدودًا نسبيًا، إذ استمرت آثار الأزمة الاقتصادية في الضغط على سوق العمل.

ولمواجهة هذه الوضعية، سعت الدولة إلى الحد من تفاقم البطالة من خلال تبنّي جملة من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية، من أبرزها[41]:

[41] – دادن عبد الغني، دراسة قيلسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2008، مجلة الباحث ، العدد 10، 2012، ص, 181.

- تعديل نظام التقاعد، بحيث تم تقليص مدة الخدمة المطلوبة التي كانت محددة بـ60 سنة، واستحداث نظام التقاعد المسبق الذي يسمح بالإحالة على التقاعد عند بلوغ 50 سنة للرجال و45 سنة للنساء، شريطة أن يكون العامل قد دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي لمدة لا تقل عن 20 سنة.
- تقليص المدة القانونية للعمل، حيث خُفّض عدد ساعات العمل الأسبوعية من 44 إلى 40 ساعة بهدف خلق فرص عمل جديدة. وقد استفاد من هذا الإجراء نحو 8,258 مؤسسة، شملت حوالي 43,386 عاملًا خلال الفترة الممتدة بين 1992 و1997.

وفيما يلي شكل يبين المستفيدين من هذه الإجراءات:

شكل رقم: (5-4): تطور عدد العمال المستفيدين من التقاعد المسبق من 1994الى فيفري 1998

الوحدة : عامل

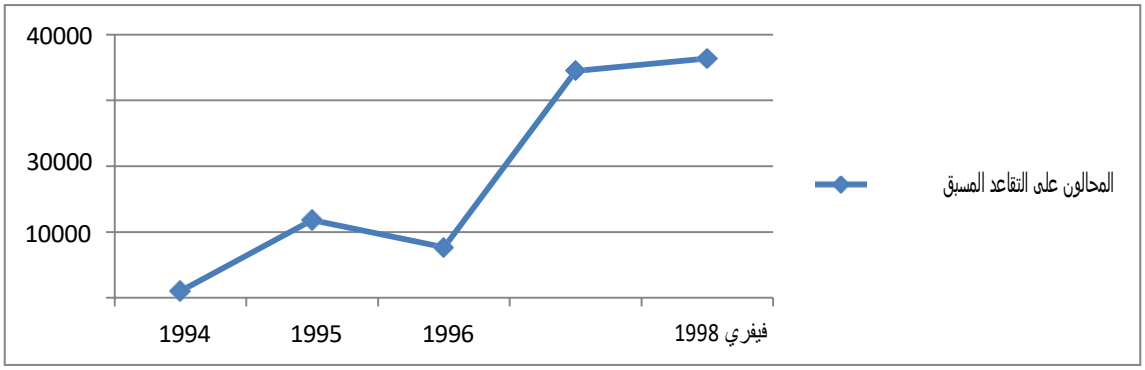

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ناصر دادي عدون، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج العديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص. 229.

وتُظهر هذه الإجراءات سعي السلطات إلى تخفيف الآثار السلبية المترتبة على الإصلاحات الاقتصادية، ومحاولة تحقيق نوع من التوازن بين متطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

كما عملت الدولة أيضًا على إنشاء عدد من المصالح والمؤسسات التي من شأنها الحد من تفاقم مشكلة البطالة، من أبرزها ما يلي:

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

تمّ إنشاء هذا الصندوق سنة 1994 كمؤسسة عمومية تابعة للضمان الاجتماعي، بهدف التخفيف من الآثار السلبية المترتبة على عمليات تسريح العمال لأسباب اقتصادية، وذلك في إطار تنفيذ برامج التعديل الهيكلي. وقد

استفاد من تعويضات البطالة إلى غاية نهاية سنة 2006 ما يقارب 189,830عاملًا تمّ تسريحهم، بنسبة استيفاء بلغت 94% كما قام الصندوق بتنفيذ إجراءات احترازية تهدف إلى إعادة إدماج المستفيدين من التعويض، من خلال مرافقتهم في البحث عن العمل وتشجيعهم على إنشاء مشاريعهم الخاصة. وقد أفرزت هذه الجهود النتائج التالية:

- تكوين 11,583 طالًا في مجال تقنيات البحث عن العمل.
- مرافقة 2,311 بطالًا في إنشاء مؤسسات مصغّرة.
- متابعة 12,780بطالًا لتكوينات مهنية تهدف إلى اكتساب مهارات جديدة تسهّل إعادة إدماجهم في سوق العمل.

- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات:

أُنشئت هذه الوكالة سنة 1993، وتُعنى بمساعدة أصحاب المشاريع على استكمال الإجراءات الإدارية المرتبطة بإنشاء الاستثمارات. كما تعمل على التنسيق بين مختلف الإدارات والمصالح المعنية بالمشاريع الاستثمارية. وتتمثل مهامها الأساسية في:

- متابعة المشاريع الاستثمارية وتقييمها، واتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الامتيازات أو رفضها.
- المساهمة في تغطية كل أو جزء من النفقات المرتبطة بإنجاز الاستثمارات.

خلاصة:

بعد تفاقم أزمة المديونية، اضطرت الدولة إلى توقيع اتفاق جديد مع المؤسسات المالية الدولية لإعادة جدولة ديونها، والتزمت في المقابل بتنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي الذي شمل الفترة 1994– 1998.

وفي هذا الإطار، تم اعتماد سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي هدفت إلى تقليص تدخل الدولة في تسيير الاقتصاد الوطني، والانتقال التدريجي نحو اقتصاد السوق. كما واصلت السلطات جهودها في اتجاه تحرير الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص ليصبح فاعلًا أساسيًا في التنمية الاقتصادية للبلاد.

الفصل السادس:

مرحلة برامج النمو الاقتصادي من 1999 الى الان

تمهيد:

بعد إخفاق المؤسسات المالية الدولية في تحقيق انتعاش اقتصادي فعلي في الجزائر من خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي واتباع سياسة انكماشية خلال تسعينيات القرن الماضي، انعكست تلك السياسات سلبًا على الجانب الاجتماعي. إذ أدى التركيز على تقليص العجز في الميزانية العامة إلى تراجع واضح في تنفيذ المشاريع الحكومية، وانخفاض مستوى الاهتمام بالمرافق العامة والبنى التحتية.

وأمام هذه النتائج، تبنّت الجزائر نهجًا اقتصاديًا جديدًا يقوم على السياسة التوسعية بدلًا من الانكماشية، انطلاقًا من قناعة مفادها أن استعادة النمو الاقتصادي لا يمكن أن تتحقق في ظل انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين واتساع الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية من حيث مستوى التجهيزات والخدمات العمومية ونوعية المعيشة.

ومع بداية الألفية الجديدة، ومع الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، توفرت للحكومة الجزائرية إمكانيات مالية مكّنتها من توسيع الإنفاق العام وإطلاق برامج استثمارية كبرى بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني. وقد جاءت هذه البرامج في تسلسل زمني متتابعة بدأ بـ:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي2001–2004
- لبرنامج التكميلي لدعم النمو2005–2009
- وأخيرًا البرنامج الخماسي2010–2014

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

يُعد هذا البرنامج أول مبادرة وطنية واسعة النطاق تهدف إلى إعادة تنشيط المؤشرات الاقتصادية الكمية وتعزيز التنمية الاجتماعية. بدأ تنفيذ البرنامج في أفريل 2001 بميزانية قدرت بـ 525مليار دينار جزائري، أي ما يعادل تقريبًا 7مليارات دولار أمريكي، وشمل أكثر من 16,000 مشروع موزع عبر مختلف القطاعات.

وقد ركز البرنامج على مجموعة من الأهداف الأساسية أهمها[42]:

- مكافحة الفقر وتقليص عدد الأسر محدودة الدخل.
- خلق مناصب شغل جديدة للحد من البطالة.
- تحقيق التوازن الجهوي وتنشيط المناطق الريفية.

وشمل البرنامج دعم أربع مجالات رئيسية هي:

1. الأشغال الكبرى والبنى التحتية،
2. التنمية المحلية والبشرية،
3. دعم قطاعي الفلاحة والصيد البحري،
4. ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية.

أما من حيث التوزيع المالي، فقد خصصت لكل قطاع من هذه القطاعات اعتمادات مالية متفاوتة تبعًا لأولوياته التنموية وأثره الاجتماعي. كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (6-1): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

42-la Banque mondiale, A la recherche d'un investissement public de qualité, Une Revue des dépenses publiques, Volume I, Rapport N° 36270, 15 août 2007, p.04.

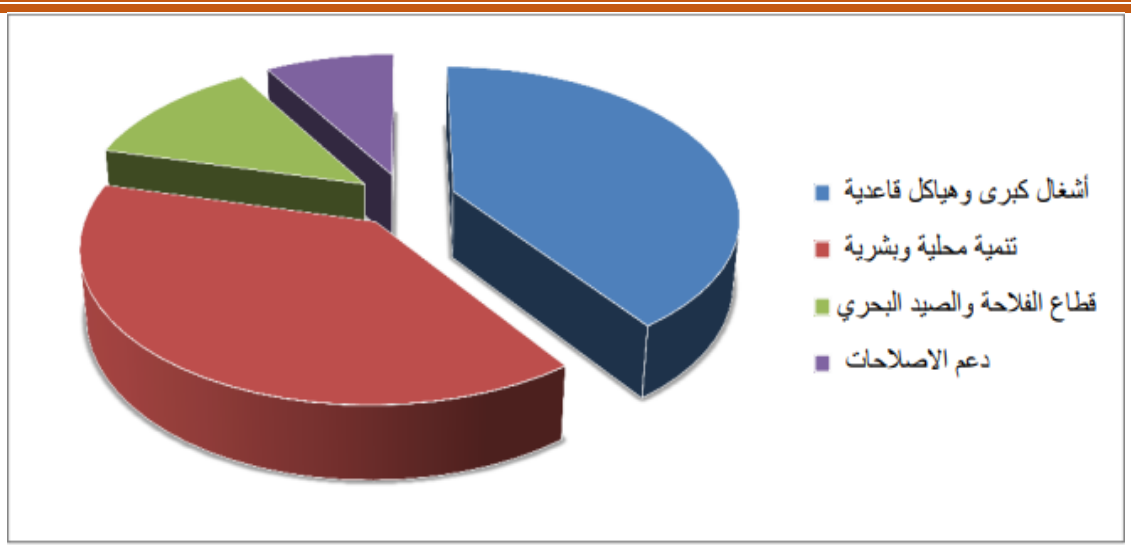

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

– وليد عبد الحميد عايب , الآثار اقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي: مكتبة حسين العصرية .لبنان, 2010.ص.230.

نستنتج من الشكل أنّ الجزء الأكبر من ميزانية برنامج الإنعاش الاقتصادي وُجِّه نحو الأشغال الكبرى والتنمية المحلية والبشرية، وذلك بالنظر إلى الأهمية البالغة التي كانت تعاني منها هاتان الجهتان خلال فترة التسعينات، حيث شهدت تلك الفترة ضعفاً كبيراً في البنى التحتية والخدمات العامة.

ويمكن توضيح التوزيع للأموال المخصصة لبرنامج الانعاش الاقتصادي عبر مختلف السنوات كما يلي:

الشكل رقم: (6–2): التوزيع السنوي لمضمون برنامج الانعاش الاقتصادي 2001–2004

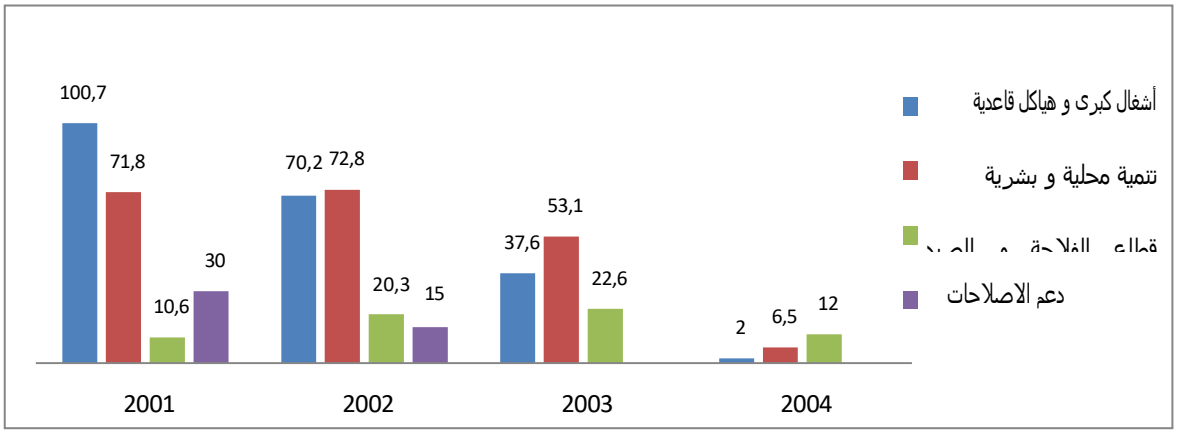

المصدر: من إعداد الباحث بلاعتماد على :

– نبيل بوفليح , دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر في فترة 2000– 2010, مجلة أبحاث إقتصادية و إجتماعية , جامعة محمد خيضر بسكرة , العدد 12, 2012, ص.252.

ويُفسَّر هذا التوجه بأنّ التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق دون تقوية البنية القاعدية، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، إضافة إلى تأهيل الموارد البشرية لرفع الكفاءة والإنتاجية.

أما القطاعات التي حظيت بنصيب أقل من التمويل، مثل الفلاحة والصيد البحري ودعم الإصلاحات، فذلك رغم حاجة الجزائر الماسّة إلى تطوير الإنتاج الفلاحي، إلا أنّ الاهتمام لم يكن كافياً بهذا القطاع الحيوي خلال تلك المرحلة، مما جعل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي محدودة مقارنة بباقي القطاعات.

وفي المجمل، يعكس توزيع الأموال المخصّصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي رغبة الدولة في إعادة بناء القاعدة التحتية وتحريك عجلة التنمية من الأساس، مع تركيز أقل على القطاعات الإنتاجية المباشرة في المرحلة الأولى من الإصلاح.

يشير تقرير البنك الدولي الصادر سنة 2004، الذي تناول تقييم سير برنامج الإنعاش الاقتصادي في منتصف مدته، إلى عدة ملاحظات نقدية تخص تنفيذ البرنامج. فقد اعتبر البنك أنّ المشاريع المنجزة كانت مرتفعة التكاليف مقارنة بالعائدات المنتظرة منها، كما لاحظ ضعف قدرتها على تحقيق الأهداف القطاعية الاستراتيجية التي وُضعت مسبقاً.

وأشار التقرير كذلك إلى تعدد الجهات المتدخلة في اتخاذ القرار الاستثماري، مما خلق حالة من التشتت الإداري وصعّب عملية التنسيق، حيث بلغ عدد اللجان المشرفة 25لجنة وزارية و 48لجنة ولائية .كما توقّع البنك الدولي أن تؤدي طبيعة المشاريع المنفذة، خاصة في مجالات النقل والأشغال العمومية، إلى زيادة حجم الواردات بوتيرة أسرع من نمو الصادرات، وهو ما قد يُضعف من تأثير هذه المشاريع على الميزان التجاري.

ورغم هذه الملاحظات، فقد سجّل البرنامج نتائج إيجابية ملحوظة، خصوصاً في تخفيض معدلات البطالة، حيث انخفضت من 27.3%سنة 2001 إلى 20.1%سنة 2004 .كما شهدت المؤشرات الاقتصادية تحسناً واضحاً، غير أنّ هذا التحسن ارتبط أساساً بارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، مما وفر موارد مالية إضافية للدولة. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، بلغ معدل النمو الاقتصادي في الجزائر نحو 4.5% في المتوسط بين سنتي 2000 و2006، وهو معدل غير مسبوق مقارنة بالعقد السابق.

2- البرنامج التكميلي 2005-2009:

أما في ما يتعلق بالمرحلة الموالية، فقد قررت الدولة الاستمرار في النهج التوسعي ذاته، مدعومة بتحسن كبير في الوضع المالي العام وارتفاع احتياطات النقد الأجنبي إلى حوالي 56.18 مليار دولار سنة 2004 .وبناءً على ذلك، أطلقت الحكومة البرنامج التكميلي لدعم النمو2005–2009 الذي بلغ غلافه المالي ثمانية أضعاف البرنامج السابق، أي ما يعادل 420237مليار دج، وجرى توزيعه على مختلف القطاعات وفقاً لأولويات التنمية الوطنية كما يلي:

الجدول رقم: (6-1): مضمون البرنامج التكميمي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	المبالغ	النسبة %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: من إعداد الباحث : بلاعتماد على :

- بوابة الوزير الاول، البرنامج التكميلي لدعم التمو للفترة 2005-2009

تُظهر نتائج تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) أن الهدف الأساسي كان تحسين ظروف المعيشة للمواطنين، حيث خُصصت 45.5 %من الميزانية الإجمالية لهذا الغرض، مع تركيز خاص على حل أزمة السكن، إذ بلغت قيمة الأموال المخصصة لهذا القطاع حوالي 555مليار دينار جزائري .كما تم توجيه 40.5%من التمويلات إلى تطوير البنى التحتية والمرافق الأساسية، في حين كانت حصة القطاعات الأخرى محدودة نسبياً.

وقد حققت الجزائر نتائج إيجابية ملموسة خلال فترة تنفيذ البرنامج، ليس بفضل السياسات الداخلية فقط، بل أيضاً نتيجة ارتفاع أسعار النفط، حيث بلغت عائدات المحروقات نحو 55 مليار دولار سنوياً، مما مكّن الدولة من التحكم في معدلات التضخم التي استقرت بين 3و4%، وتحقيق نسبة نمو سنوي تراوحت بين 4 و5%، إضافة إلى الحد من حجم المديونية الخارجية ورفع احتياطات الصرف إلى مستويات معتبرة.

3- البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014):

واصلت الجزائر من خلال هذا البرنامج جهودها في دعم الاقتصاد الوطني وإعادة إعمار البنية التحتية التي تضررت في التسعينات، عبر تخصيص غلاف مالي ضخم غير مسبوق بلغ حوالي **21.214**مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 286مليار دولار أمريكي .وقد تضمن البرنامج شقين أساسيين:

1. استكمال المشاريع الكبرى الجارية، خاصة في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه، بميزانية بلغت 9.700مليار دج (130 مليار دولار).

2. إطلاق مشاريع جديدة بقيمة 11.534مليار دج (156 مليار دولار).

وهدف البرنامج أساساً إلى توجيه الاستثمارات العمومية نحو تحسين الأوضاع الاجتماعية وتعزيز التنمية البشرية، حيث خُصص مبلغ 9389.6مليار دج لقطاعات التعليم، الصحة، السكن، الكهرباء، الغاز والمياه، إضافة إلى برامج موجهة للشباب، والرياضة، والثقافة، والشؤون الدينية .كما تم تخصيص 250مليار دج للبحث العلمي والتكنولوجيا، و 1000مليار دج للفلاحة، و 2000مليار دج للصناعة، و 8400مليار دج للبنى التحتية.

وقد أشاد صندوق النقد الدولي بالبرنامج واعتبره خطوة إيجابية، خصوصاً في مجال الاستثمار في البنية التحتية والتعليم .لكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن هذه الجهود غير كافية على المدى الطويل، إذ دعا إلى ضرورة تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال لتشجيع الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة، نظراً لأن الاقتصاد الجزائري ظل يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات.

ومع انخفاض أسعار النفط لاحقاً، بدأت إيرادات الدولة في التراجع، ما أدى إلى انخفاض الاحتياطات من النقد الأجنبي وتراجع معدلات النمو والتشغيل، لتعود بعض **المؤشرات** الاقتصادية إلى التراجع مجدداً.

الخاتمة:

لقد مرّ الاقتصاد الجزائري بمراحل تاريخية متعاقبة شكّلت ملامحه الحالية، بدءاً من كونه جزءاً تابعاً للاقتصاد الفرنسي خلال الحقبة الاستعمارية، حين كانت فرنسا تستغل الجزائر كمصدر للمواد الزراعية والمواد الأولية، دون أن تسمح لها بتطوير قاعدة إنتاجية وطنية مستقلة. وقد ترك الاستعمار وراءه اقتصاداً هشّاً ومشوّهاً، يفتقر إلى مقومات النمو الذاتي.

بعد الاستقلال، حاولت الدولة الجزائرية جاهدةً إعادة بناء اقتصادها الوطني، فاتبعت النهج الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي وسعت إلى تأميم الموارد وبناء قاعدة صناعية وطنية. غير أن سوء التسيير وضعف الكفاءة في تطبيق سياسات التخطيط أدّيا إلى نتائج محدودة، مما دفع السلطات في بداية الثمانينات إلى القيام بإصلاحات اقتصادية جزئية ركّزت أساساً على إعادة هيكلة المؤسسات العمومية دون أن تمسّ جوهر المنظومة الاقتصادية.

ومع الانهيار الحاد في أسعار النفط خلال منتصف الثمانينات، وجدت الجزائر نفسها أمام أزمة مالية خانقة أدّت إلى تفاقم المديونية الخارجية، الأمر الذي اضطرها إلى تبنّي برامج إصلاح اقتصادي أكثر عمقاً تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد مثلت هذه المرحلة بداية التحوّل التدريجي نحو اقتصاد السوق، لكنها كانت مرحلة صعبة اتسمت بتداعيات اجتماعية ثقيلة، أهمها ارتفاع البطالة

وتراجع مستوى المعيشة.ومع بداية الألفية الجديدة وعودة أسعار النفط إلى الارتفاع، بدأت الجزائر في انتهاج سياسات توسعية من خلال برامج إنعاش وتنمية متتالية، مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي2001–2004والبرنامج التكميلي لدعم النمو2005–2009والبرنامج الخماسي للتنمية2010–2014وقد ساهمت هذه البرامج في تحسين البنية التحتية، وتخفيف معدلات البطالة، ورفع مستوى المعيشة بفضل الوفرة المالية الناتجة عن الصادرات النفطية ومع ذلك، فإن النجاحات المحققة ظلت هشة وغير مستدامة بسبب الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، وضعف تنويع الاقتصاد الوطني، إذ بقيت القطاعات الإنتاجية غير النفطية محدودة المساهمة في الناتج المحلي.

ختاماً، يمكن القول إن التجربة الاقتصادية الجزائرية تُظهر مساراً مليئاً بالتحديات والجهود الإصلاحية المتكررة، لكنها تؤكد في الوقت ذاته أن تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة لن يكون ممكناً إلا من خلال تنويع مصادر الدخل، ودعم الإنتاج المحلي، وتشجيع الاستثمار، وتثمين العنصر البشري باعتباره الركيزة الأساسية لأي نهضة اقتصادية شاملة.

قائمة المراجع:

1. بلعزوز بن على محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر 2004
2. جمال محمد أحمد ابراهيم السيدة التمويل الدولي مؤسساته الياته عناصره، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016
3. حمدي عبد العظيم، الاصلاح الاقتصادي في الدول الغربية بين سعر الصرف والموازنة العامة . دراسة نظرية وتطبيقية على الدول العربية خاصة دول الخليج، دار زهراء الشرق، مصر، 1998
4. رمزي زكي الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، دار المستقبل العربي، مصر، الطبعة الأولى، 1994
5. رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة 1989
6. سعدون بوكيوس الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية، دار الكتاب الحديث، القاهرة 2012
7. سمير ابراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية تقييمية، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006
8. شاكر القزويني محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998
9. صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الثانية، 1999
10. الطاهر الطرش، تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السابعة 2010
11. عبد الأمير السعد، مبادئ الاقتصاد الدولي، جامعة عنابة، الجزائر، 1999
12. عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر 2011
13. عبد الستار عبد الحميد سلمي التكامل الإقليمي العربي وتطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية، دار النهضة العربية، مصر، 2005
14. عبد العزيز شرابي الاقتصاد الجزائري، مطبعة جامعة منتوري، الجزائر، 2004

15. عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، الطبعة الثانية، 2013

16. عبد المطلب عبد الحميد المنظمات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2015

17. على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى 2007

18. على عبد الوهاب نجا الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية، مصر، 2015

19. على عبد الوهاب نجا مشكلة البطالة وأثر برامج الاصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2005

20. علي زكار، نصر الدين بوشيشة الديناميكيات الاجتماعية للعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2013

21. فرج عبد الفتاح فرج الاقتصاد الافريقي قضايا التكامل والتنمية دار النهضة العربية، مصر، 2007

22. فريد بن عبيد مساهمة صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية الخارجية دراسة حالة الجزائر – الأردن مصر، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2016

23. مجموعة من المؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل دراسات قطرية، المركز العربي للأبحاث والدراسات 2013

24. محمد الهادي صالح الأسود، مشكلات التنمية في البلدان العربية وأثر الديون الخارجية في تفاقمها، مجلس الثقافة العام 2006

25. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني: إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999

26. محمد بلقاسم حسن بهلول سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الأول: بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد ديوار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999

27. محمد حافظ الرهوان التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة في تحقيق التقدم، دار أبو المجد للطباعة، مصر، 2006

28. محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005

29. مدني بن شهرة الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009

30. مدني بن شهرة سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار اليومة، الجزائر، 2008

31. مصطفى العبد الله، اقتصادات الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك، مطبعة محمد هاشم الكتبي، سوريا، 2008

32. مصطفى يوسف كافي الحسابات الاقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط والتنمية، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي الأردن، الطبعة الأولى، 2014

33. ميثم صاحب عجام على محمد سعود، فخ المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006

34. ناصر دادي عدون البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010

35. ناصر دادي عدون الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الانظمام النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003

36. هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2014

37. وليد عبد الحميد عايب الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي : دراسة تقييمية قياسية النماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010

38. واضح رشيد المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق، دار الهومة، الجزائر، 2002

المجلات العلمية:

1. بطاهر على سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، العدد 00، 2004

2. خالد منه، تحليل إدارة السياسة الميزانية في مرحلة الاصلاحات دراسة حالة الجزائر منذ سنة 1990، CREAD الجزائر، رقم 109، 2014

3. دادن عبد الغني بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2008، مجلة الباحث، العدد 10، 2012

4. الطيب داودي ماني عبد الحق تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية، مجلة المفكر جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 3، 2004

5. فوزية خلوط برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، العدد 29 فيفري 2003

6. كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، العدد 08 جانفي 2005

7. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 12، 2012

التقارير:

1. الديوان الوطني للاحصاء، حوصلة إحصائية 1963 2011، الجزائر، 2011

2. صندوق النقد الدولي الجزائر عليها أن تحد من الاعتماد على النفط وتنشئ مزيدا من فرص العمل نشرة صندوق النقد الدولي، 26 يناير 2011

3. صندوق النقد العربي، التقرير الاستراتيجي العربي الموحد، 2000

4. وزارة المالية، وزارة المالية خمسون سنة من الإنجاز، مديرية الاتصال، 2012

الجرائد الرسمية:

1. الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، الأمر 88-01 المؤرخ في 12 يناير 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات، العدد 02 السنة الخامسة والعشرون، 1988
2. الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، الأمر 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة العدد 55 السنة الثانية والثلاثون، 1995.
3. الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 يتضمن الثورة الزراعية السنة الثامنة، العدد 97، 1971
4. الدولة الجزائرية الجريدة الرسمية القانون 1180 المؤرخ في 13 ديسمبر 1980، المتضمن المخطط الخماسي السنة السابعة عشر، العدد 51، 1980
5. الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 2284 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984، يتضمن المخطط الخماسي 1985-1989 ، السنة الثانية والعشرون، العدد الأول، 1985

الكتب باللغة الاجنبية:

1. **A**hmed henni, Economie de l'Algérie indépendante, ENAG, Alger, 1991.
2. Ahmed henni, La dette, enag editions, Alger. 1992
3. Hocine benissad, la réforme économique en Algérie ou l'indicible ajustement structurel, Office des publications universitaires, Alger, 2''edition, 1991.
4. Mohamed elhocine benissade, economie du developpement de l'Algérie sous-developpement et socialisme, Office des publications universitaires Alger, 2°edition, 1979.
5. Mohammed said musette, Algérie migration, marche du travail et développement, organisation internationale du travail, Genève, suisse, 2010.
6. Salah mouhoubi, Les chiox de l'Algérie le passé toujours présent, Office des publications universitaires, Alger, 2011.

المقالات باللغة الاجنبية:

1. Samir Marouf, le redéploiement industriel en Algérie entre reconquête et adaptation, Les Cahiers du CREAD, Algérie, n°90, 2009.

.2 Tahar latreche, ciblage d'inflation et conduite de la politiques monétaire en Algérie, les cahiers du CREAD n° 101. Algérie, 2012.

التقارير باللغة الأجنبية:

.1 Banque d'algérie, evolition de la dette exterieure de l'algérie 1994-2004.

.2 Communique du conseil des ministres, Programme de développement quinquennal 2010-2014, 24 mai 2010.

.3 Hocine saibi, Opportunités d'affaires et potentiel économique du marché algérien, world trade center algeria, Décembre 2010

.4 La banque d'Algérie, rapport 2008 évolution économique et monétaire en Algérie, 2009.

.5 La banque d'Algérie, bulletin statistique de la banque d'Algérie, Algérie, juin 2006.

.6 La Banque mondiale, A la recherche d'un investissement public de qualité, Une Revue des dépenses publiques, Volume I, Rapport N° 36270, 15 août 2007.

.7 La banque mondiale, base de données, du cite web: données.banquemondiale.org

.8 La Banque mondiale, fiche-pays: Algérie, Les progrès en matière de développement, 2008.

.9 Office National des Statistiques, L'Algérie en quelques chiffres, Algérie, N° 31.2001

.10 Office National des Statistiques, Rétrospective des Comptes Economiques, De 1963 A 2014, Collections Statistiques N° 197/2016 Série E: Statistiques Economiques, Algérie, N° 85, Janvier 2016.

.11 Office National des Statistiques, Rétrospective Statistique 1963 - 2011. chapitre 10: Commerce extérieur, chapitre 13: monnaie et crédit, chapiter 14: Comptes Economiques.

.12 Organisation international du travail, ilostat indicateurs annuels, 2015.